وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

Ministry of Development Planning and Statistics

الأهداف الإنمائية للألفية

دولة قطر

٢٠١٦

القضاء على الفقر المدقع والجوع

تعميم التعليم الابتدائي

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تخفيض وفيات الأطفال

تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
والملاريا وغيرهما من الأمراض

ضمان الاستدامة البيئية

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

www.mdps.gov.qa

الأهداف الإنمائية للألفية في
دولة قطر
٢٠١٦

يناير ٢٠١٧

المحتويات

تمهيد		5
مقدمة		6
الهدف الأول:	القضاء على الفقر المدقع والجوع	7
الهدف الثاني:	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	17
الهدف الثالث:	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	23
الهدف الرابع:	تقليل وفيات الأطفال	31
الهدف الخامس:	تحسين صحة الأمهات	37
الهدف السادس:	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	47
الهدف السابع:	كفالة الاستدامة البيئية	55
الهدف الثامن:	إقامة شراكة عالمية في التنمية	65
الخاتمة		75

تمهيد

لقد حققت دولة قطر معظم الأهداف الإنمائية للألفية التي صادقت عليها عام ٢٠٠٠، وهي مجموعة من الأهداف التنموية القابلة للقياس، وتشتمل على الغايات المتفق عليها في المؤتمرات والقمم العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين والمعنية بتحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة والغذاء والسكان وقضايا المرأة والطفولة والتعليم. وقد اتفقت دول العالم على ضرورة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المحدد عام ٢٠١٥.

و قد التزمت دولة قطر، في هذا الإطار، بتحقيق الغايات الخاصة بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بقصد الارتقاء بواقع حياة الإنسان في قطر، وقد تم تحقيق معظم هذه الأهداف قبل الأجل المحدد لذلك، لاسيما فيما يتعلق بتعميم التعليم والرعاية الصحية، والارتقاء بمستوى معيشة الفرد، وهذا ما أدى إلى تبوأ دولة قطر لمرتبة متقدمة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، إذ جاءت بالمرتبة ٣١ عالمياً وصنفت ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً.

ويركز التقرير السادس للأهداف الإنمائية عام ٢٠١٦ على التقدم الذي أحرزته دولة قطر لبلوغ الأهداف، كما يبين التحديات التي تواجه الدولة، لاسيما فيما يتربط بتمكين المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية، وكذلك التحديات المرتبطة بضمان استدامة البيئة والتي تشكل أحد الركائز الرئيسة في الاستراتيجية الوطنية (٢٠١١ – ٢٠١٦) لتنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وقد قسم التقرير إلى ثمان أقسام تناول القسم الأول المسائل المتعلقة بالهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر ومحاربة الجوع. واستعرض القسم الثاني الهدف الثاني المعني بتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، بينما ركز القسم الثالث على هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واختص القسم الرابع بالهدف المعني بتخفيض معدل وفيات الأطفال، ويلقي القسم الخامس الضوء على تحسين الصحة الإنجابية للأمهات. أما القسم السادس، فتناول المسائل المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، واستعرض القسم السابع كفالة الاستدامة البيئية، بينما ركز القسم الثامن والأخير على تحقيق الشراكة العالمية في التنمية.

وتأمل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء أن يساعد هذا التقرير الجهات المعنية بوضع الخطط والسياسات التنموية المعنية بتحسين المستوى المعيشي للسكان وقطاعات التعليم والصحة والبيئة، إضافة إلى الجهات التي تعنى بتحقيق التنمية الدولية.

الدكتور صالح بن محمد النابت
وزير التخطيط التنموي والإحصاء

مقدمة

قطعت قطر شوطا كبيرا عبر مسيرتها التنموية خلال العقدين الأخيرين وهي ماضية في سبيل تحقيق تطلعات الشعب إلى حياة أفضل وتنمية بشرية تنتهج لتنفيذها استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ – ٢٠١٦، وفق رؤية قطر ٢٠٣٠. وهناك مجموعة مختارة من الأهداف تجري متابعة تحقيقها عن طريق سلسلة من المؤشرات، لقياس مدى بلوغ تلك الأهداف المحددة بإطار زمني خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)، إذ اتفق زعماء العالم على خفض نسبة الفقر والجوع إلى النصف، وتطبيق التعليم الابتدائي على مستوى شامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلثين، ومعدل الوفيات بين الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، والملاريا والسل، وضمان الاستدامة البيئية، وبناء شراكة عالمية في التنمية.

يشير المشهد التنموي في دولة قطر، خلال العقدين الأخيرين، إلى أن الدولة استطاعت تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وقد وصلت إلى الغايات المرسومة في تحقيق رفاهية أفضل للمواطنين، ويظهر ذلك جلياً في مجال الصحة، والتعليم، والتنمية المستدامة، وبناء شراكة عالمية للتنمية، وبمضيها قدماً في المسار الصحيح في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

لاشك في أن تحقيق هذه الأهداف يعكس توجهات أصحاب القرار السياسي، وسعيهم إلى تحقيق الرفاه في البلد، ورفع مستوى معيشة المواطنين. وكان للنهضة الاقتصادية التي شهدتها الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، وتركيز الإدارة في استراتيجيتها التنموية الطموحة على التدخل في مختلف القطاعات الحيوية الأثر الكبير في تحقيق هذه الإنجازات، والوصول إلى معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد لها عام ٢٠١٥.

ورغم الإنجازات التنموية التي حققتها الدولة، لا أحد ينفي وجود بعض التحديات في المجالات الاجتماعية تتعلق أساساً ببعض السلوكيات الاجتماعية، التي ينبغي تغييرها، وإيجاد مسار ملائم للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بتمكين المرأة، وتوعية مختلف الشرائح، ودمج جميع الفئات الاجتماعية (الشبان، الأطفال، النساء، المسنون) في عملية التنمية لتوسيع المشاركة فيها، ومتابعة عملية دمج مختلف الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١– ٢٠١٦).

ومع أن معظم الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر قد جرى تحقيقه، فإن هذا التقرير يسعى إلى متابعة تلك الإنجازات من خلال تحليل المؤشرات عبر ثمانية محاور رئيسية، حيث يمثل كل محور واحداً من الأهداف، اعتماداً على البيانات الإحصائية الدقيقة، وتوثيق الإنجازات، وإبراز التحديات التي تعرقل التقدم في إنجاز ما لم يتحقق، مع استنتاجات واقتراح سبل مواجهة هذه التحديات لتحقيق جميع الأهداف.

الهدف الأول:
القضاء على الفقر المدقع والجوع

يعد التخلص من الفقر المدقع حق أساسي من حقوق الإنسان، وعنصر مهم من مجموعة العناصر المترابطة التي تؤثر على الفقر البشري وعامل يؤدي دوراً حاسماً في ترسيخ التماسك الاجتماعي، والإسراع في البناء الوطني وتعزيز البيئة السياسية المستقرة.

وبسبب إدراك هذا الواقع يشمل الهدف الأول غايات تتعلق بتخفيض معدل الفقر إلى النصف وتحقيق الاستخدام الكامل وتوفير العمل اللائق للجميع والتخفيف من الجوع.

ويمكن القول بأن هذا الهدف لا يشكل أي تحدي لدولة قطر التي استطاعت أن توفر العيش الرغيد لكافة المواطنين على أرضها سواء من خلال تأمين مصدر رزق مستدام لهم، أو من خلال شبكات الأمان والرعاية الاجتماعية، حيث تؤمن الدولة لجميع الأشخاص الذين لا يوجد لهم مصدر دخل أو معيل مرتبات من خلال الضمان الاجتماعي بما يحقق لهم الأمان والعيش بطمأنينة واستقرار، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والخدمات التعليمية لهم.

الغاية (١)

أ) خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة من (١٩٩٠ إلى ٢٠١٥)

١. نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار أمريكي:

لا يوجد في دولة قطر أي فرد من السكان يقل دخله اليومي عن ١,٢٥ دولار، وعليه فإن هذه النسبة تساوي صفر طبقاً للمؤشر العام. وهذا يعني خلو قطر من ظاهرة الفقر المدقع. وهو ما تؤكده مسوح دخل وإنفاق الأسرة التي أجريت خلال الأثني عشر سنة المنصرمة، كما أشارت إلى التقدم الملحوظ والكبير الذي طرأ على متوسط الدخل الشهري لأرباب الأسر بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٣، حيث وصل الدخل الشهري لرب الأسرة في قطر إلى ٤١,٦ ألف ريال عام ٢٠١٣، وبلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة القطرية، ٨٨,٢ ألف ريال، ولغير القطرية ٢٤,٤ ألف ريال قطري (الشكل ١).

الشكل (١): التوزيع النسبي (٪) للأسر القطرية حسب متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة (ريال قطري) خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٣)

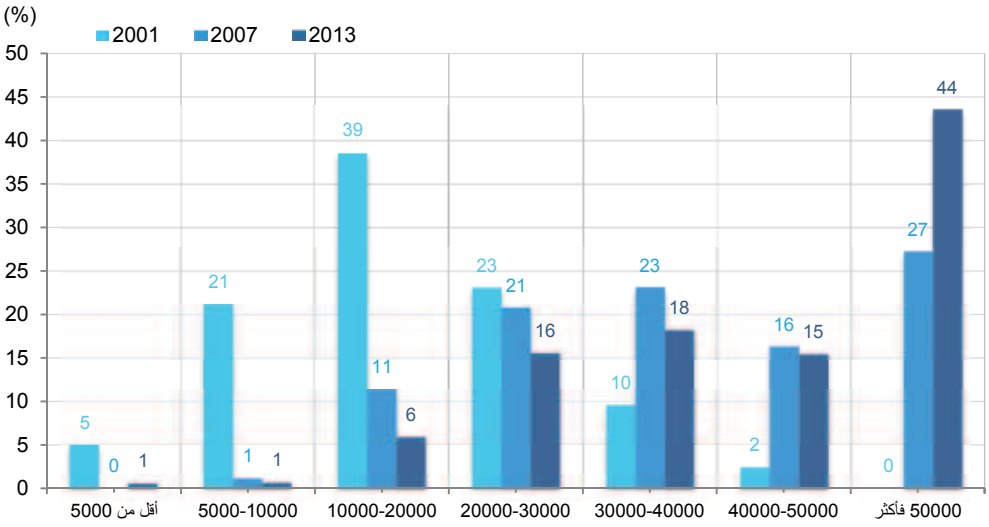

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة بالعينة ٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠١٣.

كان متوسط الدخل الشهري ل ٢١٪ من أرباب الأسر القطرية بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ ريال قطري عام ٢٠٠١ و هو لا يمثل سوى ١٪ من أرباب الأسر القطرية عام ٢٠١٣. أما أرباب الأسر القطريين الذين يزيد متسط دخلهم على ٥٠٠٠٠ ارياال قطري فهم يمثلون ٢٧٪ من أرباب الأسر القطرية عام ٢٠٠٧ وارتفع تمثيلهم إلى ٤٤٪ في عام ٢٠١٣، ويلاحظ أن ٧٧٪ من أرباب الأسر القطرية يزيد دخلهم على ٣٠٠٠٠ ريال قطري في عام ٢٠١٣، وجميع أرباب الأسر القطريين تقريباً (٩٩٪) تجاوز متوسط دخلهم الشهري ١٠٠٠٠ ريال قطري منذ عام ٢٠٠٧، مع تحسن ملحوظ خلال الفترة الأخيرة (الشكل ١).

أما على مستوى الإنفاق الشهري للأسرة القطرية فقد بلغ ٤٩,٧ ألف ريال، وبلغت حصة الإنفاق على الطعام والشراب حوالي ٨،٠٣٣ ريال قطري (أي نسبة ١٦٪ من إجمالي ما تنفقه الأسرة القطرية).

وجدير بالذكر، أن ارتفاع نسبة الإنفاق للأسر في قطر يعطي مؤشراً على ارتفاع مستوى المعيشة فيها والذي يُعد من أعلى المستويات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢. حصة الخمس الأفقر من السكان من الاستهلاك الوطني

تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بتوزيع الاستهلاك في المجتمع القطري المبين في الشكل (٢) إلى وجود تفاوت بين الخمس الأغنى والخمس الأفقر من السكان، حيث انخفضت حصة الخمس الأغنى من السكان القطريين من حوالي ٤٣٪ من الاستهلاك عام ٢٠٠٧، إلى حوالي ٣٧٪ عام ٢٠١٣، بينما لم يحصل الخمس الأفقر من القطريين إلا على قرابة ٩٪ مقارنة بـ ١٧٪ عام ٢٠٠٧، وذلك وفقاً لبيانات مسح إنفاق ودخل الأسرة لعامي ٢٠٠٧ و٢٠١٣ (الشكل ٢).

الشكل (٢): نصيب الخمس الأفقر من السكان في توزيع الدخل (٢٠٠٧ – ٢٠١٣)

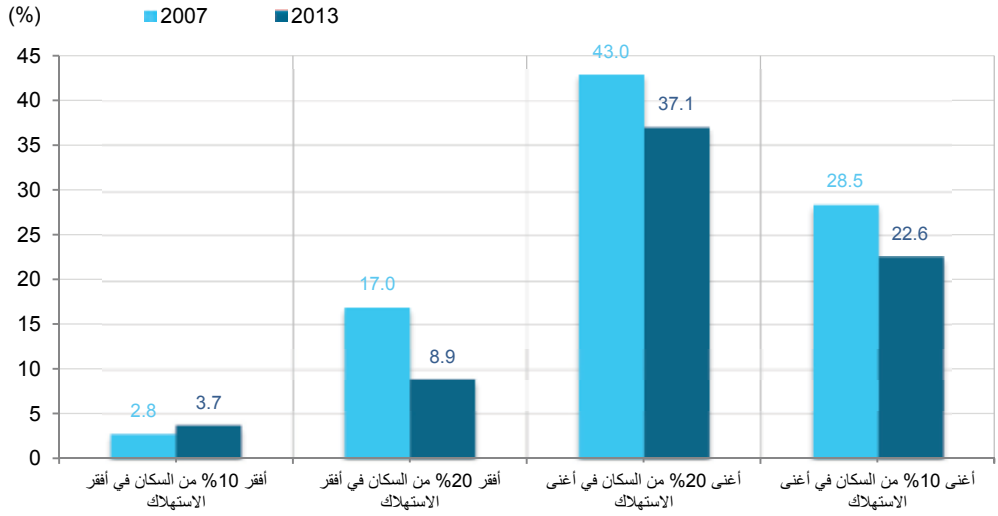

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة بالعينة، لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣.

ويلاحظ من الشكل (٢) أيضا أن نسبة استهلاك أغنى عشر قد انخفضت من حوالي ٢٩٪ في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٣٪ من السكان عام ٢٠١٣ ، كما ارتفع نصيب العشر الأفقر من السكان من أقل من ٣٪ في عام ٢٠٠٧ إلى بحوالي ٤٪ عام ٢٠١٣.

كما يلاحظ أن نسبة أغنى خمس إلى أقل خمس قد ارتفعت من ٢,٥ مرة عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٢ مرة عام ٢٠١٣ وهذا لا يشير إلى حصول تحسن في توزيع الدخل والاستهلاك، مع أن دولة قطر تُعد نسبياً من الدول النامية ذات التوزيع الأقل تفاوتاً في الدخل مع الوضع في الاعتبار أن التفاوت هنا هو تفاوت بين الأغنياء وليس تفاوتاً بين الفقراء، انطلاقا من تعريف البنك الدولي للفقر.

ب) توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

استطاعت دولة قطر تحقيق نسبة متقدمة في مؤشرات تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، لاسيما للنساء والشباب، حيث ساهم تصاعد تعليم النساء في رفع مشاركتهن في سوق العمل، كما زادت حصة الشباب في سوق العمل في الاتجاهات السكانية السائدة، وهذا ماتعكسه بيانات البطالة. وقد أصبحت دولة قطر أفضل دولة في العالم اليوم في تدني معدلات البطالة، حيث بلغت ٠,٢٪ بين السكان في عام ٢٠١٥.

٣. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل مشتغل:

شهدت حصة الفرد المشتغل من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا ملحوظا من ٣٥٩ ألف اريال قطري عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨٢ ألف ريال في عام ٢٠٠٩ ، ثم ارتفعت لتصل إلى ٥١٦ ألف ريال عام ٢٠١٢ محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره ٩,١٪ في الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)، ولكنها انخفضت لتصل إلى ٣٠٧ آلاف ريال قطري عام ٢٠١٥ (الشكل ٣)، وبمعدل نمو سنوي قدره -١٦٪ في الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٥). وتعزى الزيادة في حصة الفرد المشتغل من الناتج المحلي الإجمالي في المرحلة الأولى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، حيث وصل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ١٣,٤٪ عام ٢٠١١، ثم انخفض بعد ذلك إلى ٣,٦٪ عام ٢٠١٥، بسبب انخفاض عائدات النفط والوضع الاقتصادي العالمي.

الشكل (٣): تطور الناتج المحلي الإجمالي للعامل بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

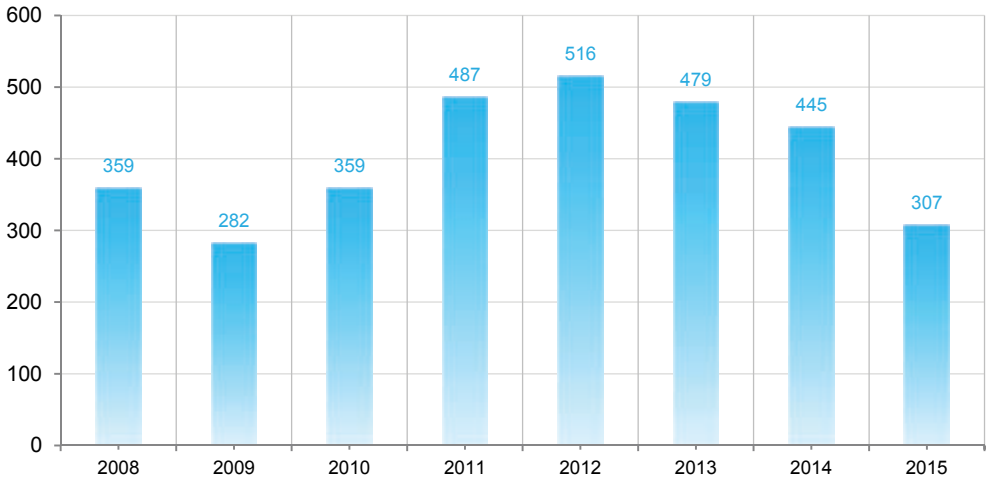

المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة على الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر،ومسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

وهذا ما انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل مشتغل، فقد شهد ارتفاعا متذبذبا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، حيث ارتفع من ٢,٥٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥,٧٪ عام ٢٠١١، ثم شهد بعد ذلك هبوطاً حاداً وصل إلى -٣١,١٪ بين (٢٠١٢- ٢٠١٥)، بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وعوائد قطاع الهايدروكربون، ومن ثم انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل مشتغل (الشكل ٤).

الشكل (٤): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل مشتغل خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

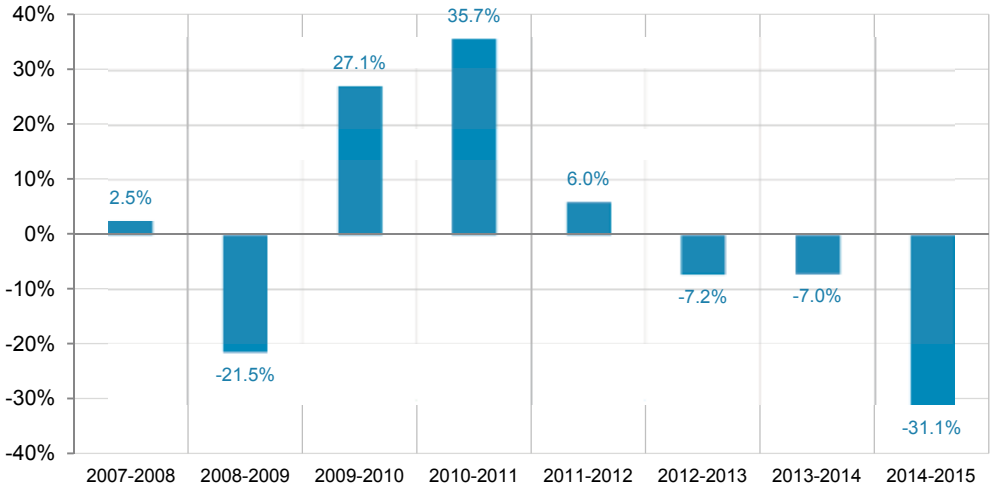

المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

وتنبغي ملاحظة أن الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل وإن كانت لها علاقة ولو بسيطة بالزيادة في إنتاجية العمل في القطاعات غير النفطية، إلا أن ارتباطها الأساسي بالزيادات في عوائد النفط والغاز ومساهمة قطاع الهايدروكربون في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر التذبذب الذي حصل في المؤشر طيلة الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥).

نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان (١٥ سنة فأكثر):

يُعد مؤشر نسبة السكان العاملين الذين يشاركون في إنتاج السلع والخدمات إلى عدد السكان في سن العمل أحد أهم المؤشرات لقياس تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. ويعني ارتفاع هذه النسبة أن جزءاً كبيراً من سكان البلد يعملون، كما يعني انخفاضها أن جزءاً كبيراً من السكان غير منخرطين بصورة مباشرة في النشاط الاقتصادي، وذلك إما لأنهم لا يعملون أو أنهم ليسوا من القوى العاملة أصلاً.

لقد ارتفعت نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان في سن العمل من ٨٧,٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٨٨,٥٪ عام ٢٠١٥. كما ارتفعت نسبة العاملين إلى عدد السكان من فئة النساء في سن العمل في قطر من ٥٠,٤٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨,٢٪ في عام ٢٠١٥ أي بارتفاع قدره ١٥,٥٪. أما بالنسبة للذكور فقد ارتفعت النسبة من ٩٥,٨٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٦,٢٪ في عام ٢٠١٥. وتعزى ارتفاع نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان في سن العمل من فئة الذكور البالغين إلى زيادة الطلب على العمالة الوافدة من الذكور نتيجة لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية، لاسيما في قطاع البناء والتشييد والذي يعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة من الذكور (الشكل ٥).

الشكل (٥): تطور نسبة السكان العاملين إلي مجموع السكان في سن العمل في الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

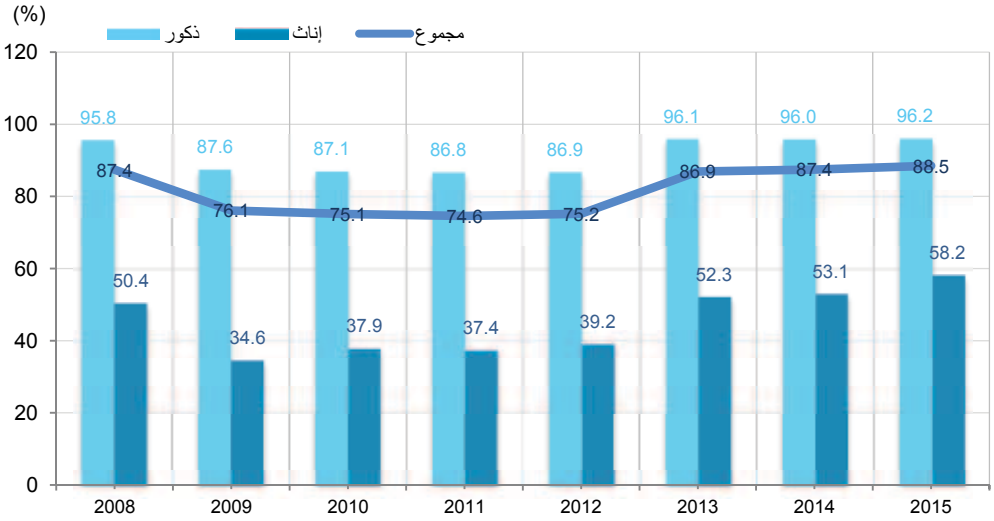

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة وتعداد السكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان العاملين إلى مجموع السكان، نتيجة لتنفيذ الدولة للعديد من المشاريع الكبيرة في مجالات البنية التحتية والإنشاءات في إطار الاستعدادات لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ والتي تتطلب استقدام المزيد من العمالة من مختلف دول العالم.

٥. نسبة العاملين لحسابهم والمشتغلين لدى أسرهم من إجمالي المشتغلين:

يعكس هذا المؤشر طبيعة المبادرة في سوق العمل، ومدى أهمية القطاع الخاص في استقطاب المزيد من الشباب لسوق العمل. وتشير المعطيات الإحصائية من واقع مسوح القوى العاملة على امتداد العقد الأول من الألفية والنصف الأول من العقد الثاني إلى أن نسبة العاملين لحسابهم والمشتغلين لدى أسرهم من مجموع المشتغلين لم تصل إلى ١٪ من مجموع السكان في الدولة (الشكل ٦).

وعلى الرغم من وجود انخفاض لهذه النسبة في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ إلا أنه من المتوقع أن ترتفع نسبة العاملين لحسابهم والمشتغلين لدى أسرهم من مجموع المشتغلين خلال السنوات القادمة بعد بدء الأنشطة والبرامج الهادفة لدعم الشباب في إقامة مشاريع من خلال برنامج تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة "قطر للمشاريع" والتابع لبنك قطر للتنمية، ضمن الأهداف التنموية لعام ٢٠٣٠، وظهور عدد من صناديق دعم وتمويل تلك المشروعات الصغيرة، وكذلك البرامج التي تنفذها دار الإنماء الاجتماعي في إطار ريادة الأعمال والابتكار، وتقديم القروض للشباب من خلال صندوق "رساميل".

الشكل (٦): نسبة السكان العاملين لحسابهم الخاص، والمشتغلين لدى أسرهم من مجموع المشتغلين بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

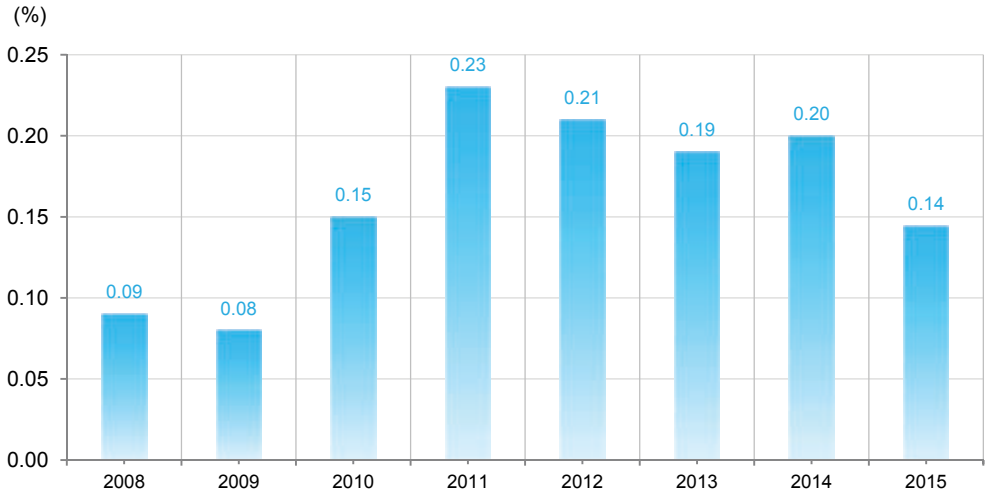

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

ج) تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

٦. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية

السعرات الحرارية هي كمية الطاقة التي تنتج عند احتراق الغذاء في الجسم، وتختلف الأغذية في مقدار الطاقة التي تولدها لاختلاف ما تحويه من العناصر الأساسية في الغذاء، وهي: الكربوهيدرات، والبروتينات، والدهون. لهذا يُعدّ نقص السعرات الحرارية في الجسم فقراً غذائياً، وهو مؤشر دقيق لقياس تركيبة غذاء الأفراد، ومدى حصولهم على الضرورات الغذائية. وقد أنفقت الأسر القطرية مبلغ ٨٠٣٣ ريالاً قطرياً في عام ٢٠١٣ وهو ما يعادل ١٦٪ من إجمالي نفقاتها الشهرية.

يؤمن هذا الإنفاق تغذية متكاملة للأسر القطرية وجميع احتياجاتها من السعرات الحرارية بما فيها حوالي ٨٧ كغم من اللحوم البيضاء والحمراء (لحوم طازجة، ودواجن طازجة، وأسماك طازجة) وحوالي ٣٩ ليتراً من الحليب، إضافة إلى البيض (حوالي ٥ علبة) والفواكه (حوالي ٧٣ كجم)، والخضروات (حوالي ٧٦ كجم) عام ٢٠١٣ . وقد شهدت هذه الكميات تطوراً ملحوظاً، حيث زادت الكميات التي تستهلكها الأسر من اللحوم والحليب والخضروات مقارنة بعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ (الجدول ١).

الجدول (١): متوسط الاستهلاك الشهري لبعض السلع الغذائية للأسر القطرية بين (٢٠٠١ – ٢٠١٣)

المادة	معدل الاستهلاك الشهري			وحدة القياس
	2001	2007	2013	
لحوم طازجة	33.13	35.8	37.9	كجم
دواجن طازجة	38.53	36.6	32.6	كجم
أسماك طازجة	16.69	22.9	16.4	كجم
حليب طازج	14.85	24.9	39.4	لتر
بيض	4.77	4.8	4.8	علبة
فواكة طازجة	79.57	84.3	72.6	كجم
خضروات طازجة	67.15	60.1	76.5	كجم

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح الإنفاق ودخل الأسرة، لمختلف السنوات.

نستنتج مما تقدم أن دولة قطر شهدت تسارعاً في وتيرة النمو الاقتصادي، وتحقيق جميع النتائج المرجوة بالنسبة للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع قبل عام ٢٠١٥، وقد تم الوصول إلى الغايات الثلاث التي يشتمل عليها. كما جرى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتحقيق مستويات دخل عالية تفوق مستوى الدخل في كثير من الدول المتقدمة، إضافةً إلى توفير فرص عمل لجميع أفراد المجتمع القطري، بما في ذلك الشبان والنساء في ظروف لائقة، مع ضمان تغذية ونمو سليم لأفراد المجتمع.

الهدف الثاني:
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:

يعد التعليم أحد أهم الركائز الرئيسة لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، وهو حق أساسي لكل إنسان إضافة إلى أنه يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، وهو أحد المداخل الرئيسة لتكوين المهارات البشرية التي تحتاجها عملية البناء والتنمية. كما أكد عليه الدستور الدائم للدولة في المادة (٢٥) «التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه». وظهر ذلك جلياً في رؤية قطر الوطنية (٢٠٣٠)، والتي تطمح لبناء نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري.

الغاية (٢)

أ) تمكين جميع الأطفال في كل مكان ذكوراً وإناثاً من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥

شهد النظام التعليمي في قطر خلال العقدين المنصرمين تطوراً ملحوظاً سواء في الجوانب التشريعية أو المؤسسية ذات الصلة بقطاع التعليم، حيث شرع قانون التعليم الإلزامي عام ٢٠٠١ للقضاء على حالات تسرب الطلبة في مرحلة التعليم الابتدائي، وتلعب وزارة التعليم والتعليم العالي دوراً مهماً في رسم السياسة التعليمية للدولة وتطوير التعليم بقصد توفير متطلبات التنمية من الموارد البشرية المتميزة. واستمرت الدولة بإطلاق المبادرات الهادفة للارتقاء بالتعليم ونشره في كافة أنحاء الدولة، حيث قامت الدولة ببناء المدارس الجديدة وتحديث المناهج التعليمية لتواكب النهضة التنموية في البلاد لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

١. معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي:

يُعد قطاع التعليم، ولاسيما التعليم الابتدائي، المجال الحيوي للتنمية البشرية ومن المحددات الرئيسة لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. وقد ساهم إقرار قانون إلزامية التعليم في ارتفاع معدلات القيد في مرحلة التعليم الابتدائي والتي تخطت ٩٠٪ بالنسبة للإناث طيلة الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥). وحققت معدلات التحاق االذكور هي الأخرى تقدماً ملحوظاً بعد أن كانت تكبو خلف معدلات الاتحاق للإناث ليصل إلى قرابة ٩١٪ لكلا الجنسين في عام ٢٠١٥. وهذا يعني أن الدولة قد وفرت فرصاً متكافئة لالتحاق الإناث والذكور في المدارس الابتدائية، كما أن نسبة الإناث تجاوزت نسبة الذكور في جميع سنوات المقارنة، ولو بشكل بسيط، مما يؤكد استمرار البنات في الدراسة وعدم تسربهن من جهة، إضافة إلى عدم وجود تمييز بين النوعين على مستوى التعليم من جهة ثانية (الشكل٧).

الشكل (٧): صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي
حسب الجنس بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

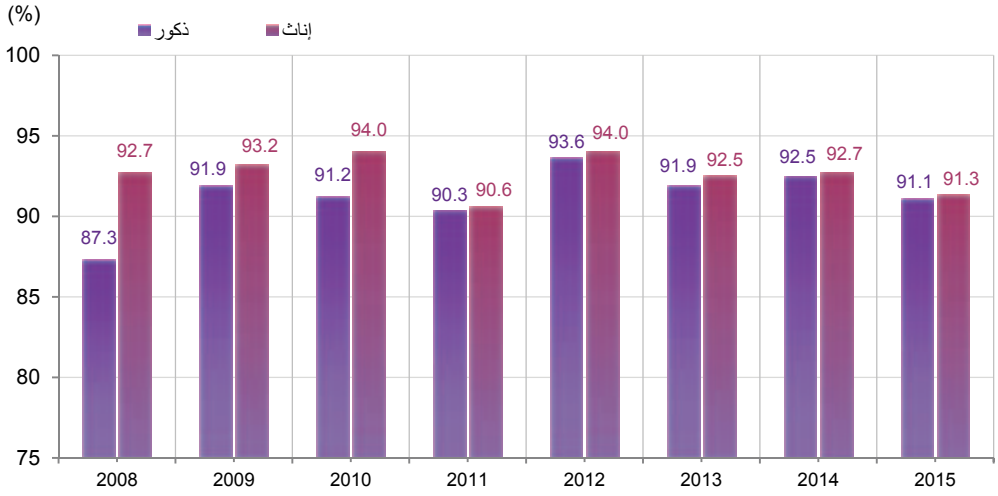

المصدر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات الحيوية، لسنوات مختلفة.

ويمكن القول بأن دولة قطر قد حققت غاية تعميم الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي للأطفال الذكور والإناث، ويمكن تفسير عدم تحقق النسبة الكاملة إلى تأثر هذا المؤشر بطبيعة وخصائص التركيبة السكانية للدولة خلال العقد المنصرم ومطلع العقد الحالي.

نرى أن هدف تعميم التعليم الابتدائي قد تحقق بحلول عام ٢٠١٥ على مستوى القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الابتدائي في دولة قطر، إلا أن هذا يزيد من أهمية تبني الدولة للخطط والبرامج الهادفة إلى رفع مستوى التعليم وتطويره، وإحلال الأساليب الحديثة محل أساليب التعليم القديمة.

٢. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للأشخاص بين (١٥-٢٤) سنة

أسهم التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة إلى تراجع نسبة الأمية بين الشباب من كلا الجنسين، حيث أحرزت الدولة تقدماً كبيراً في رفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ووصل هذا المعدل إلى ٩٩٪ لمجموع الشباب (٩٩٪ للذكور و١٠٠٪ للإناث) في عام ٢٠١٢، وتلك هي حدود الهدف المنشود (الشكل ٨).

الشكل (٨): تطور نسب الإلمام بالقراءة والكتابة نحو الهدف بين (٢٠٠٨ - ٢٠١٥)

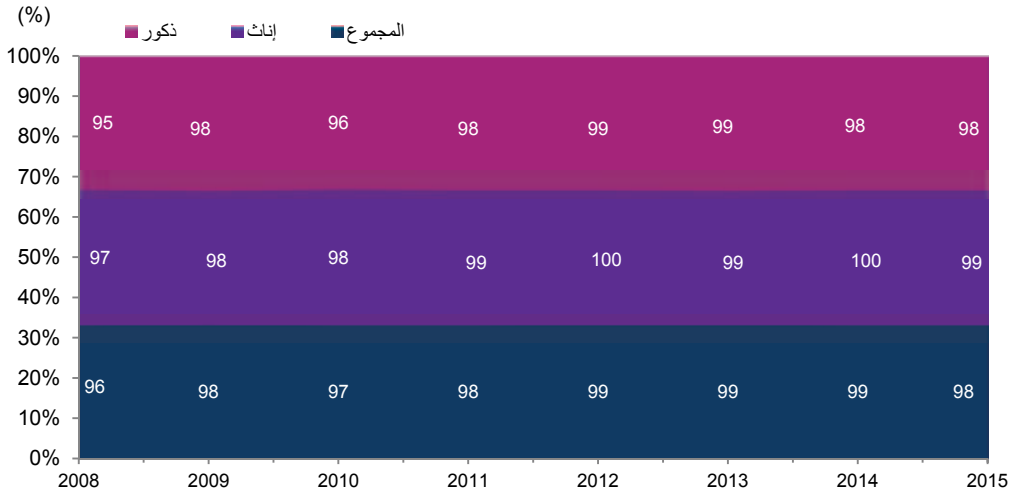

المصدر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات الحيوية، لسنوات مختلفة.

وجدير بالذكر، أن القيادة في دولة قطر قد استثمرت بشكل كبير ومكثف في أنظمة التعليم، قبل الشروع في وضع الأهداف الإنمائية للألفية، حيث ارتفعت المبالغ المخصصة لقطاع التعليم بصورة مطردة طيلة العقدين المنصرمين، حتى وصلت إلى ٢٦,٣ مليار ريال قطري، و شكلت ما نسبته ١٢٪ من إجمالي النفقات العامة في الموازنة العامة (٢٠١٤-٢٠١٥).

لقد وفرت دولة قطر المقاعد الدراسية لكافة الأطفال في سن المدرسة الابتدائية في كافة مناطق الدولة للمواطنين والمقيمين، وهذا يعطي مؤشراً على إمكانية تحقيق الغاية المتعلقة بضمان تمكن الأطفال ذكوراً وإناثاً من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

الهدف الثالث:

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

أصبحت قضية تمكين المرأة في الأنشطة المجتمعية المختلفة أحد أهم مجالات اهتمام المجتمع القطري، حيث اهتمت القيادة طيلة العقود الأربعة المنصرمة بموضوع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك القوانين والتشريعات ذات الصلة بقطاع التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وسوق العمل وغيرها، وأنشأت الدولة الأطر المؤسسية التي تعنى بالنهوض بواقع المرأة وتمكينها. كذلك انضمت الدولة للعديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بتمكين المرأة كاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ٢٠٠٤.

وتتبنى الدولة سياسة واضحة لتعزيز وتمكين المرأة في كافة المجالات، وقد اتضح ذلك جلياً في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي أكدت على «**تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وخاصة المتعلقة بصناعة القرار**»، كما أكدت على «**زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنياً**».

الغاية (٣)

أ) إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

١. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

يقيس هذا المؤشر التقدم الذي أحرز في المساواة بين الجنسين في مراحل التعليم من خلال قياس نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن دولة قطر أوشكت على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، حيث أن نسبة البنات إلى البنين ظلت خلال فترة المقارنة فوق ٩٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٥). وهذا مؤشرٌ على أن دولة قطر وصلت تقريبا إلى غلق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والأمر نفسه ينطبق على نسبة التحاق الإناث إلى الذكور في مرحلة التعليم الثانوي، حيث أنها اقتربت من المساواة طيلة فترة المقارنة (الشكل ٩).

أما بالنسبة للتعليم العالي، فإن نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي بالدولة ظلت في مستويات مرتفعة تصاعدت من ١٧٧٪ عام ٢٠٠٨ لتصل إلى حوالي ١٩٤٪ عام ٢٠١٥. وتُعد هذه النسبة من أعلى النسبة على الصعيد العالمي. ويمكن تفسير ذلك بتشجيع الدولة البنات لاكتساب الدرجات الجامعية التي تتيح لهم فرصاً أفضل للحصول على العمل، وتغير نظرة المجتمع القطري للمرأة ودورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وانخراط نسب عالية من الذكور بسوق العمل في وقت مبكر عند حصولهم على الشهادة الثانوية، وأيضاً الابتعاث الخارجي للذكور أعلى من الإناث.

الشكل (٩): نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم (الابتدائية والثانوية والجامعية) خلال الفترة (٢٠٠٨– ٢٠١٥)

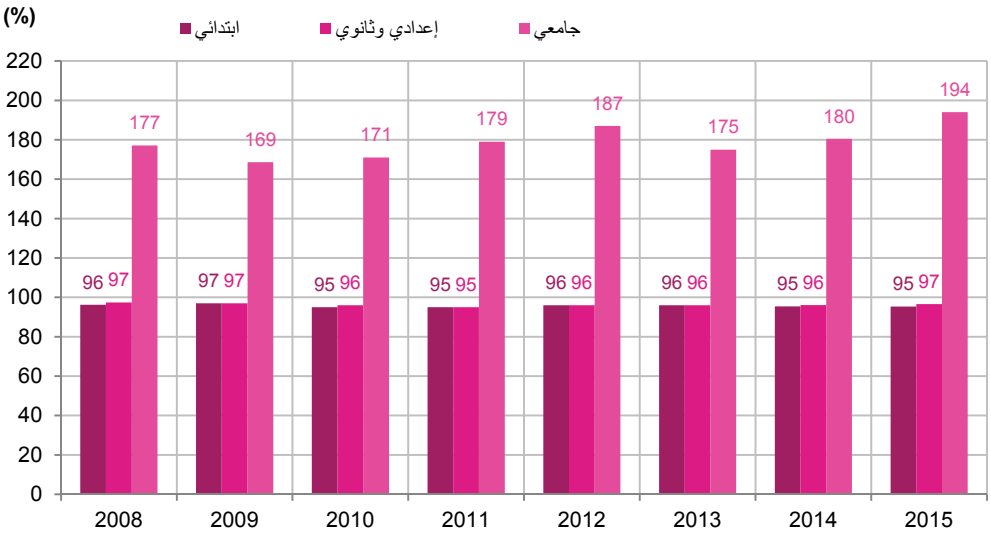

المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

٢. نسبة الإناث إلى الذكور الملمين بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة)

تشير البيانات الإحصائية إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الإناث في قطر من الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) تخطى نظيره عند االذكور من الفئة العمرية نفسها خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥). ويرجع ذلك إلى تبني الدولة لسياسات ترمي إلى نشر التعليم في كافة مناطق الدولة مما أتاح الفرص للنساء في الإقبال على التعليم (الشكل ١٠).

الشكل (١٠): تطور نسبة الإناث إلى الذكور الملمين بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) للفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٥)

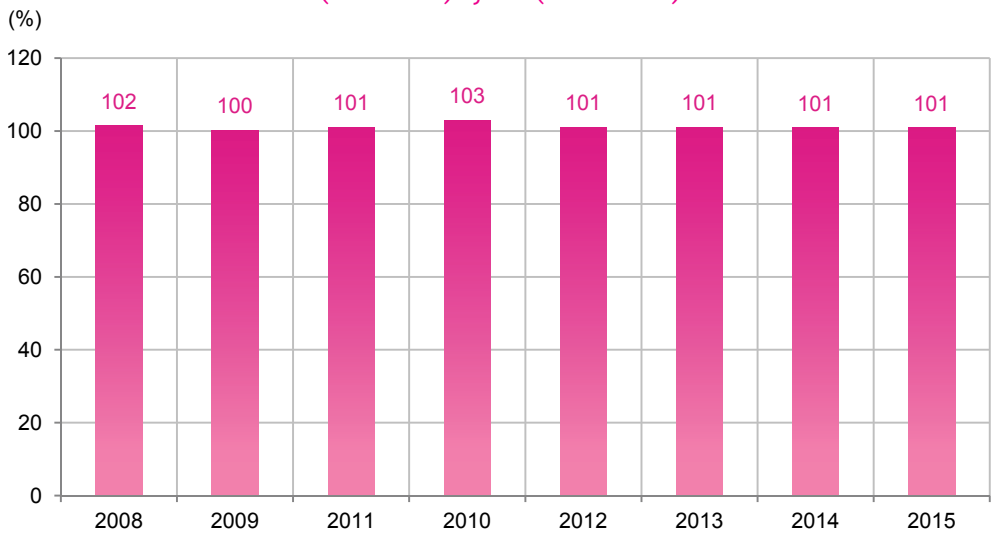

المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

إن النسبة المستهدفة الخاصة بالمساواة بين النساء والرجال في مجال التعليم قد تحققت، خلال الفترة المحددة وذلك نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في إنشاء المدارس والجامعات، مما ساهم في ارتفاع مؤشرات التحاق المرأة القطرية في مراحل التعليم كافة. وهذا من شأنه أن يعزز مساهمة المرأة في سوق العمل القطري، وتحصل على عمل مدفوع الأجر في مختلف القطاعات.

٣. مساهمة المرأة في القوى العاملة وحصتها من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

١. مساهمة المرأة في القوى العاملة القطرية:

ظلت نسبة الإناث القطريات في قوة العمل تفوق الثلث خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)، وقد شهدت مع ذلك تذبذبا بسيطا، حيث انخفضت من ٣٧,٢٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣,٨٪ للفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٤) ثم ارتفعت قليلا لتصل إلى ٣٥,١٪ عام ٢٠١٥. وهذا يوضح أن حصة النساء القطريات من القوى العاملة القطرية منخفضة مقارنة بمساهمة الذكور التي تستحوذ على قرابة ثلثي القوى العاملة القطرية.

الشكل (١١): تطور نسبة الإناث القطريات في قوة العمل خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

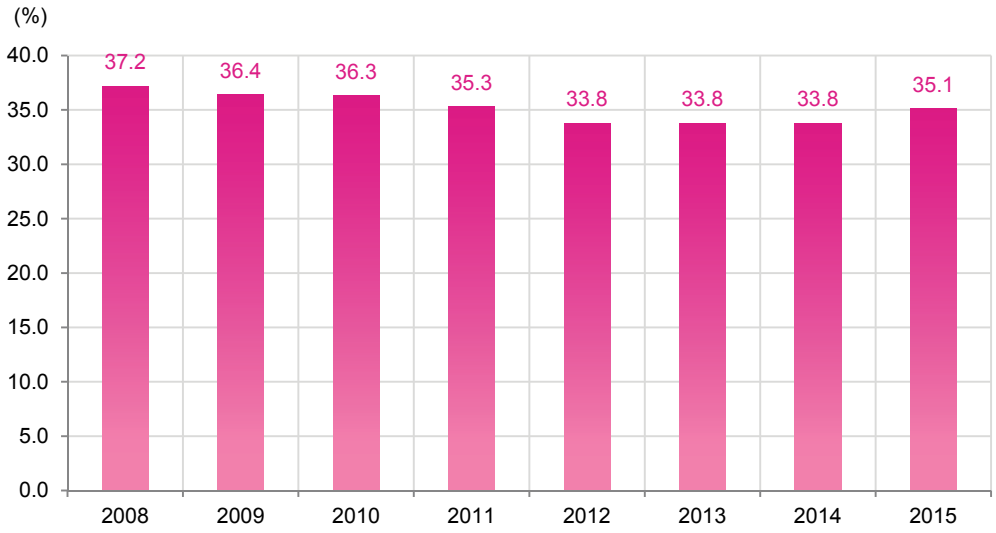

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠١٠.

ومع هذا فإنه من المتوقع أن ترتفع نسة مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل وبصورة تدريجية خلال الأعوام المقبلة مع تخرج أعداد كبيرة من القطريات من الجامعات التابعة لمؤسسة قطر في الفترة الأخيرة، لاسيما في تخصصات الطب والإعلام والهندسة وقد بدأت المرأة القطرية بالانخراط في الوظائف ذات الصلة بتلك التخصصات.

٢ . حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي:

شهدت حصة النساء القطريات من الوظائف مدفوعة الأجر تحسنا خلال الفترة (٢٠٠٨ -٢٠١٥)، حيث ارتفعت حصتهن من قرابة ١١٪ عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٤٪ عام ٢٠١٥ كما يتضح من الشكل ١٢. ويعزى ذلك إلى الجهود التي بذلتها الدولة خلال العقد المنصرم في إتاحة الفرصة أمام المرأة القطرية لدمجها في الاقتصاد النقدي وتعزيز ثقتها بنفسها من خلال الدخول إلى ميادين العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك فإن هذه النسبة المتحققة ما زالت منخفضة مقارنة مع حصة المرأة في الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي على الصعيد العالمي التي وصلت إلى ٤٠٪ و ٤٨٪ في المناطق متقدمة النمو.

الشكل ١٢: حصة النساء القطريات من الوظائف مدفوعة الأجر
في القطاع غير الزراعي بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

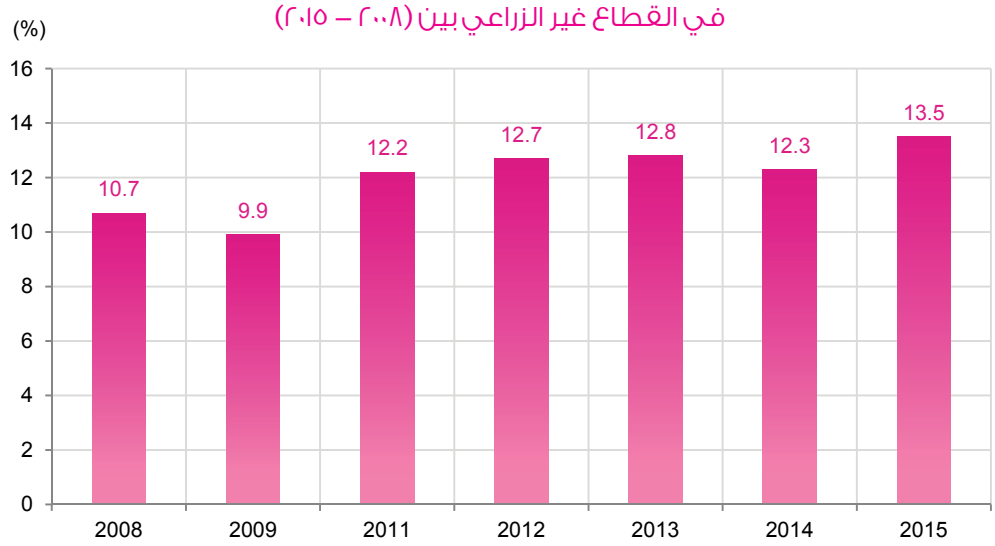

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

ومن المتوقع أن ترتفع حصة المرأة القطرية في الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي، في ظل تبني الدولة لسياسة تشجيع المرأة على المشاركة في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتخرج المرأة من تخصصات علمية يحتاجها سوق العمل، إضافة إلى الدور الذي سيقوم به جهاز قطر لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير الظروف الموضوعية لانخراط المرأة القطرية في مجالات عمل وأنشطة اقتصادية مدرة للدخل النقدي خارج القطاع الزراعي.

٤. المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان:

نظراً لعدم إجراء انتخابات برلمانية في الدولة لغاية الآن، لهذا فقد تم الاعتماد على نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجلس البلدي المركزي كمؤشر لحجم المشاركة السياسية للمرأة القطرية.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى تدني نسبة النساء الإناث الفائزات في الانتخابات البلدية، حيث لم تفز سوى إمرأة واحدة في انتخابات المجلس البلدي التي جرت عام ٢٠١١ وهو ما يشكل ٣,٤٪ من إجمالي المقاعد التي يتألف منها المجلس البلدي المركزي. وهذا يعطينا مؤشراً على أن مستوى تمثيل المرأة القطرية في المجالس البلدية أقل بكثير مما تسجله في مناطق العالم المختلفة.

لقد حققت دولة قطر تطوراً ملحوظاً في إزالة الفوارق بين الجنسين في مجال الحصول على فرص التعليم بمختلف مراحله، غير إن مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية في سوق العمل لازالت منخفضة، الأمر الذي يتطلب تشجيع المرأة للدخول في مهن غير تقليدية كالمهن العلمية والحرف الفنية، وتبقى المشاركة السياسية للمرأة القطرية متدنية بالرغم من تولي العديد من النساء لمواقع متقدمة في صنع القرار وفي الوظائف القيادية، المسألة التي تستدعي وضع خطة للارتقاء بمستوى تمثيل المرأة القطرية في المجالس الوطنية المنتخبة.

الهدف الرابع:
تقليل وفيات الأطفال:

أحرزت دولة قطر منذ تسعينات القرن الماضي تقدماً ملحوظاً في خفض وفيات الرضع والأطفال، ولوحظ حصول تحسن في العمر المتوقع عند الولادة والذي وصل بالنسبة للقطريين إلى ٨٠,٤ سنة عام ٢٠١٥. ويرجع هذا التقدم إلى قيام الدولة بإنشاء مؤسسات الرعاية الصحية من مستشفيات تخصصية ومراكز صحية تقوم بتقديم خدمات الرعاية الصحية بمختلف جوانبها، وحرصت الدولة على وضع إجراءات ومعايير بقصد ضمان تقديم الخدمات الطبية بجودة عالية. كما استمرت الدولة بزيادة إنفاقها على القطاع الصحي إذ بلغت المخصصات الموجهة له ١٥,٧ مليار ريال قطري في موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، أي بزيادة قدرها ١٢,٥٪ عن مخصصات السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وبلغت حصة قطاع الصحة من إجمالي المصروفات العامة للدولة نسبة ٧,٢٪ للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

الغاية (٤)

أ) خفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلثين خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

١. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر:

شهد مؤشر وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في دولة قطر انخفاضاً واضحا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) ، حيث انخفض من ٩,٥ حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٨، إلى ٩,٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٥ (الشكل ١٣).

وقد تمكنت دولة قطر من تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة تقارب النصف (٤٧,١٪) عام ٢٠١٥، لاسيما إذا ما علمنا أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر كان ١٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠.

ولا يوجد فرق يذكر بين وفيات الأطفال القطريين وغير القطريين، مما يدل على أن الرعاية الصحية متاحة للجميع لا فرق بين المواطنين وغير المواطنين.

إن التخفيض الذي تم الوصول إليه لتحقيق غاية خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في قطر يعكس لنا كفاءة النظام الصحي المتبع في الدولة، وكذلك توفير آليات العلاج للأمهات إبان الحمل والوضع. ونجاح حملات التطعيم والتلقيح للأطفال، وتوفير مياه الشرب وجودة الصرف الصحي، وغيرها من العوامل التي تساعد على خفض معدل وفيات الأطفال.

الشكل ١٣: معدل وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات لكل ألف مولود حي بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

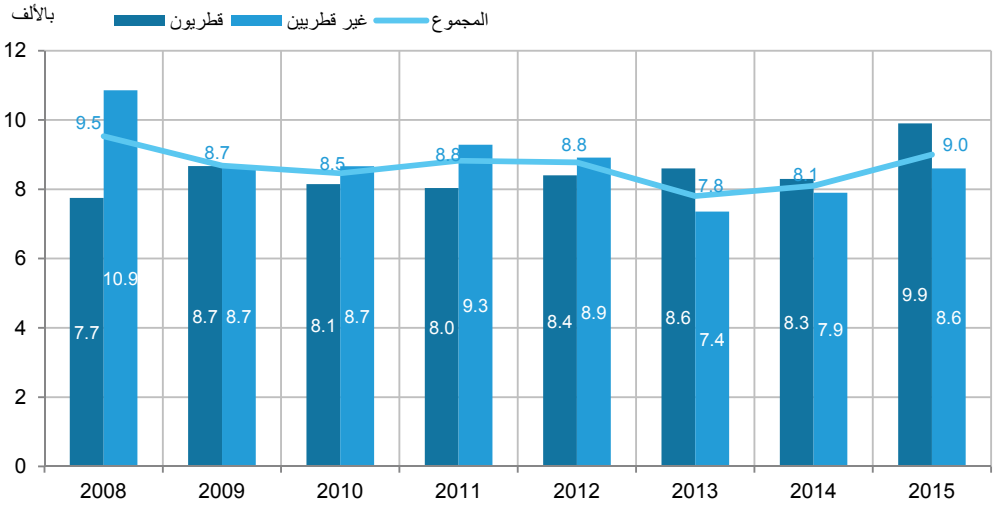

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة.

٢. معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي:

شهدت معدل وفيات الأطفال الرضع في قطر انخفاضا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، حيث انخفض من ٧,٧ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٤ حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام ٢٠١٥ (الشكل ١٤).

ويعزى انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع في قطر إلى زيادة الاستثمار في رعاية الأم خلال الحمل والولادة وما بعد الولادة، حيث أن جميع الولادات تتم في قطر تحت إشراف طبي داخل المستشفيات التخصصية التي استثمرت الدولة أموالاً كثيرةً لتطويرها والارتقاء بجودة خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها.

الشكل ١٤: معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود حي بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

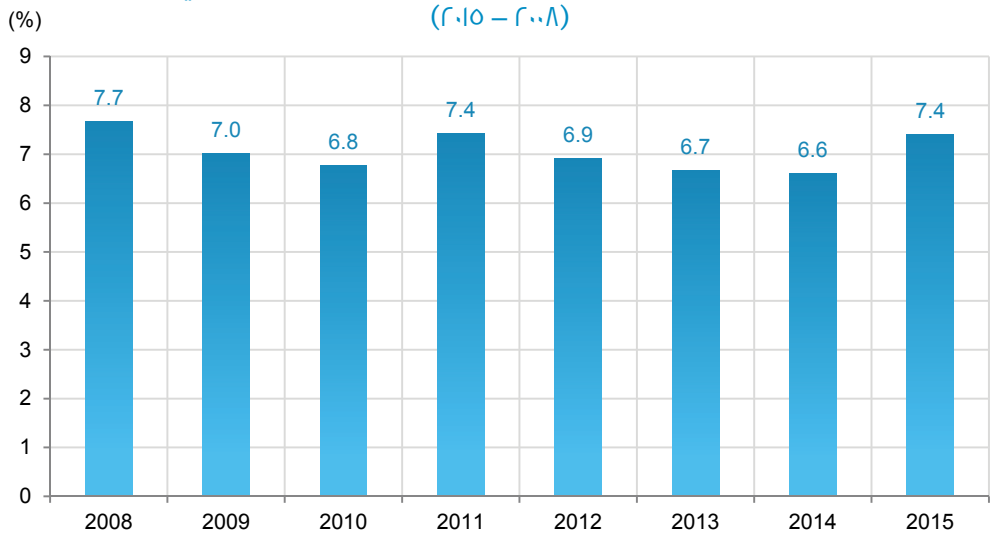

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة.

٣. نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبة من مجموع البالغين سنة واحدة بالعمر:

بلغت نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبة في قطر ١٠٠٪ خلال الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و٢٠١٤، وقد ظلت هذه النسبة مرتفعة فوق ٩٥٪ في باقي السنوات الأخرى (الشكل ١٥).

الشكل ١٥: نسبة الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٤)

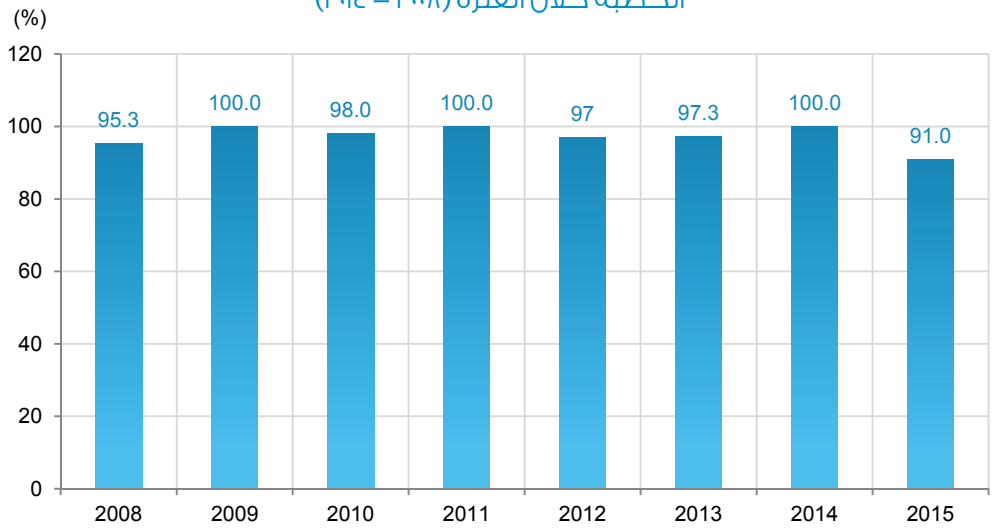

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة.

ويلاحظ أن معدل التقليح ضد الحصبة في قطر قد تجاوز مستويات التغطية الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية في إطار هذه الغاية والتي لا تقل عن ٩٠٪ على المستوى الوطني، كما أن الدولة وصلت إلى نسبة التغطية الشاملة للتحصين ضد الحصبة أو اقتربت منها في باقي السنوات الأخرى من فترة المقارن (الشكل ١٥) .

وقد حققت قطر الغاية المعنية بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين قبل الموعد المحدد عام ٢٠١٥ بثلاث سنوات. ويرجع السبب في ذلك إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة، والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية للأطفال، من خلال التوسع في بناء مراكز رعاية الأطفال، والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، وتنظيم حملات التوعية الصحية.

الهدف الخامس:
تحسين صحة الأمهات

تُعد برامج الصحة الإنجابية الركيزة الرئيسة لتعزيز صحة الأم والطفل، وحظيت الخدمات التي تقدم من خلالها هذه البرامج باهتمام كبير في استراتيجية الصحة الوطنية لدولة قطر والمنفذة في إطار استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١– ٢٠١٦).

وسيتم إلقاء الضوء على التقدم الذي أحرزته دولة قطر في الهدف الخامس للألفية الخاص بتحسن صحة الأمهات من خلال مؤشرات محددة تعكس غايتين هما (أ) خفض وفيات الأمهات (ب) إتاحة شمولية خدمات الصحة الإنجابية.

الغاية ٥

أ) خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

١. معدل وفيات الأمهات:

تشير البيانات إلى أن وفيات اللأمهات "الوفيات النفاسية" للقطريات وصلت تقريبا إلى بر الأمان، حيث خلت فترة المقارنة (٢٠٠٨–٢٠١٥) منها ، باستثناء سنوات ٢٠٠٨ و٢٠١٠ ، و ٢٠١٥ وقد مثلت ١٤,٦ حالة لكل مائة ألف ولادة حية بالنسبة للقطريات ، ولكنها حالة وفاة واحدة بسبب الولادة نسبت إلى ١٠٠ ألف ولادة حية في كل سنة من السنوات التي حدث فيها تلك الحالة وهذه النسبة غير معتبرة إحصائياً بسبب قلة عدد الحالات (الشكل ١٦).

الشكل ١٦: معدل وفيات الأمهات القطريات في أثناء الحمل والولادة والنفاس (لكل مئة ألف مولود حي) بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

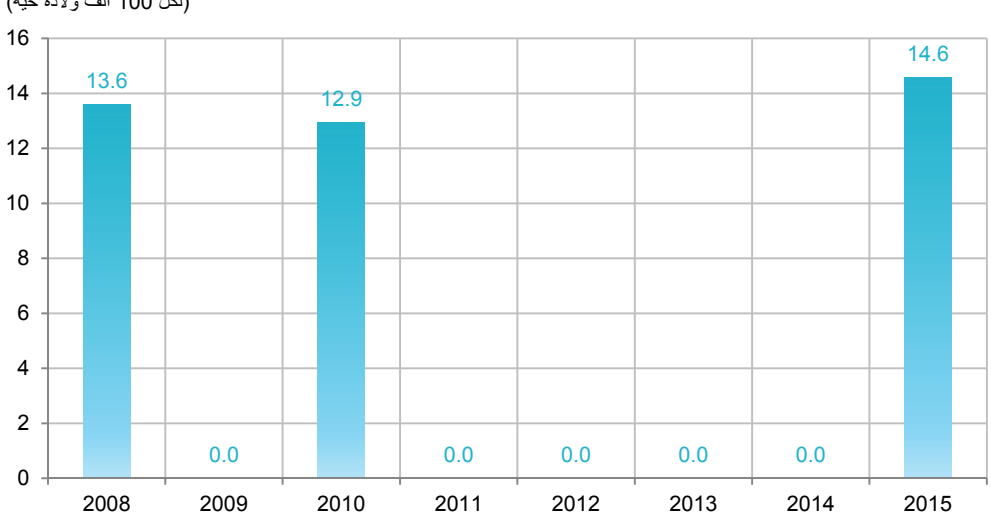

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة.

إن ظاهرة عدم تسجيل أي حالة وفاة خلال ٤ سنوات من فترة المقارنة وأن ما تم تسجيله في السنوات الأخرى هو مجرد حالة وفاة أمومة واحدة سنويا بين الأمهات لدليل على أن الدولة قد حققت الهدف المطلوب من غاية خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع قبل حلول عام ٢٠١٥.

٢. الولادات التي تجري تحت إشراف اختصاصين صحيين مهرة

ويستخدم هذا المؤشر لقياس التقدم الذي يحدث بقصد تقليل وفيات الأمهات، وهو أحد المؤشرات المهمة لرصد الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الأساسية والاستفادة منها. وتشير المعطيات الإحصائية حول هذا المؤشر إلى أن جميع الولادات التي تمت في قطر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) كانت تحت شراف جهاز متخصص مكون من أختصاصيين صحيين مهرة (الشكل ١٧).

الشكل ١٧: نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف اختصاصي الصحة ذوي المهارات بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

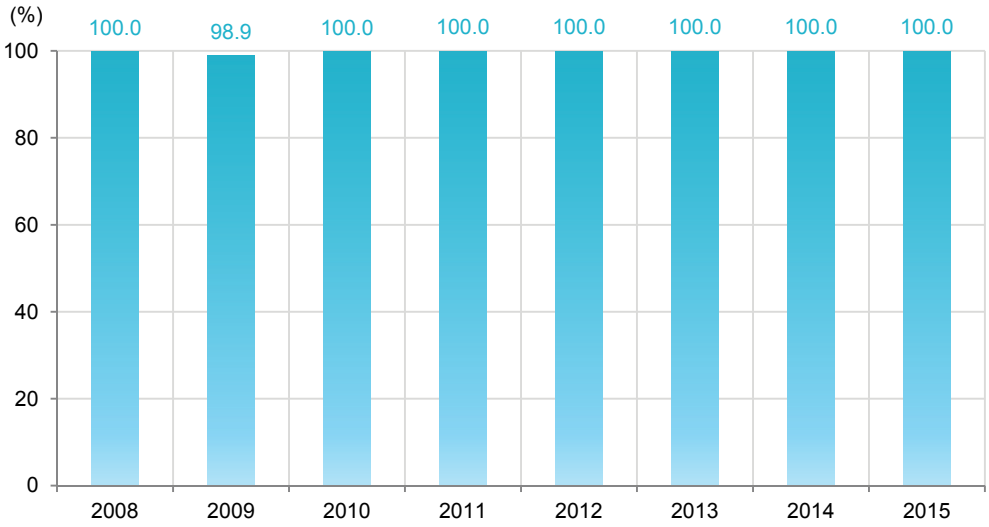

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة.

إن بلوغ دولة قطر نسبة تغطية ١٠٠٪ بالنسبة للولادات تحت إشراف صحي متخصص يعطينا مؤشراً على الجودة العالية التي يتمتع بها النظام الصحي في الدولة، والجهود المتميزة التي قامت بها الدولة لتطوير وتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية للأمهات والتي ساهمت في تأمين الولادات الآمنة لكافة النساء الحوامل في الدولة.

ب) تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

يشكل تحسن الحصول على خدمات الصحة الإنجابية ركيزة رئيسة للحد من وفيات الأمهات، فما تحصل عليه المرأة من معلومات وخدمات في الفترة التي تسبق الولادة تُعد مسألة ضرورية وبالغة الأهمية لحماية صحتها وصحة الطفل، وضمان بقائهما على قيد الحياة.

٣. استعمال وسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات من الفئة العمرية (١٥-٤٩):

يمكن أن يساهم الحصول على وسائل منع الحمل الآمنة والمتيسرة الكلفة والفعالة في تخفيض وفيات الأمهات والرضع، لأنها تساعد في تجنب حالات الحمل غير المقصودة وفي المباعدة بين الولادات. وتشير المعطيات الإحصائية إلى نسبة انتشار وسائل تنظيم الأسرة في قطر بين النساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة قد بلغت ٣٧,٥٪ عام ٢٠١٢ (الشكل ١٨).

الشكل ١٨: انتشار وسائل تنظيم الأسرة، عام ٢٠١٢

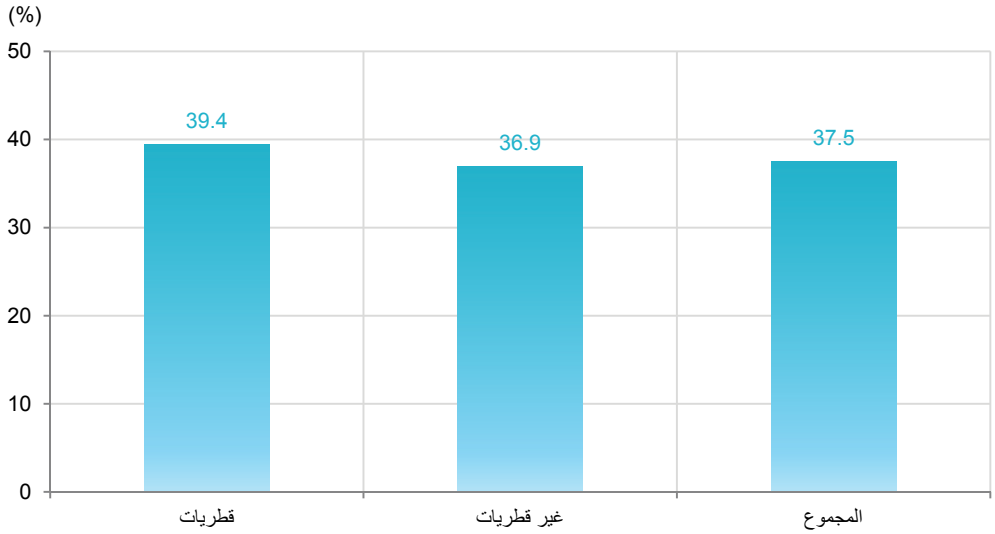

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، ٢٠١٢.

ويلاحظ بأن نسبة انتشار وسائل تنظيم الأسرة بين النساء القطريات المتزوجات من الفئة العمرية (١٥-٤٩) منخفضة، مقارنة بـ (٦٣٪) في المناطق النامية و(٨٤٪) في شرق آسيا و(٧٣٪) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وذلك للأسباب التي ذكرت آنفاً، لاسيما الاتجاه نحو زيادة عدد السكان.

إلا أنه من المتوقع، ارتفاع نسبة انتشار وسائل تنظيم الأسرة بين النساء القطريات المتزوجات خلال الأعوام القادمة، مع ارتفاع مستوى تعليم النساء القطريات والتحاقهن بسوق العمل، وسهولة الحصول على الوسائل الآمنة والفعالة لتنظيم الأسرة.

٤. معدل الولادات لدى المراهقات:

معدل خصوبة المراهقات يساوي عدد المواليد لكل ١٠٠٠ امرأة من الفئة العمرية (١٥ - ١٩ سنة). لقد انخفض عدد الولادات للمراهقات القطريات خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، حيث انخفض عدد المواليد الأحياء من ١٢,٣ مولوداً حياً لكل ألف امرأة عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٥ مولودا حياً لكل ألف امرأة عمرها في الفئة العمرية (١٥ - ١٩ سنة) عام ٢٠١٥ (الشكل ١٩)، وهذا يعني أن خصوبة المراهقات انخفضت بنسبة ٤٧,٢٪ خلال فترة المقارنة.

الشكل ١٩: معدل الولادات لدى القطريات (بالألف) في الفئة العمرية (١٥-١٩) خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٥)

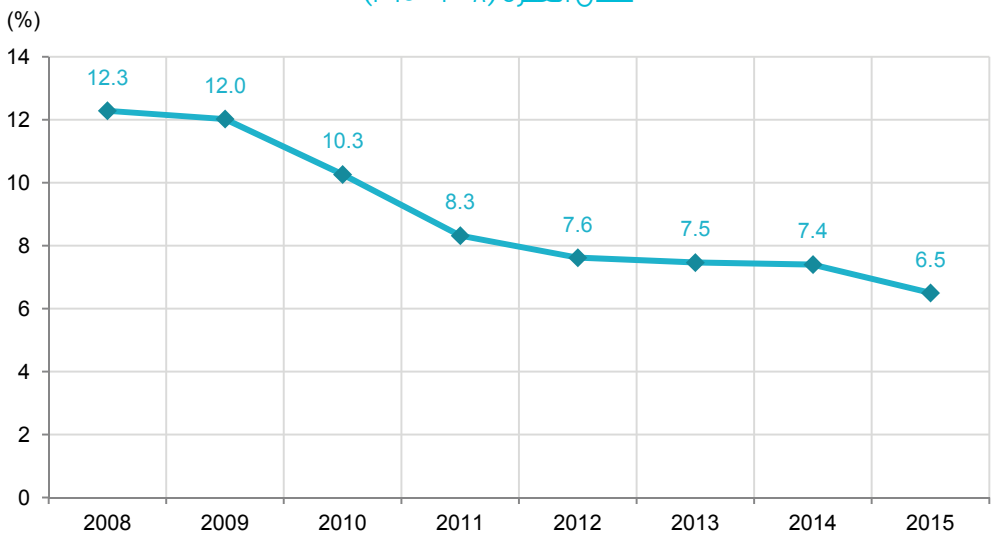

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة.

إن الانخفاض في معدل الولادات لدى المراهقات القطريات يمكن تفسيره في زيادة فرص التعليم أمام الفتيات وحصولهن على العمل، وانخفاض نسبة المراهقات المتزوجات، كما أن تحسن الحصول على خدمات تنظيم الأسرة بصفة عامة لهذه الفئة العمرية من النساء ساهم أيضاً في خفض معدلات الإنجاب أثناءها وتخفيض معدل الحمل في سن مبكرة.

٥. معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات:

شهد مؤشر معدل الخصوبة الكلي للقطريات انخفاضا تدريجيا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، حيث انخفض من ٣,٩ أطفال للمرأة الواحدة طيلة فترة حياتها الإنجابية عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٢ طفل للمرأة الواحدة طيلة فترة حياتها الإنجابية عام ٢٠١٥ (الشكل ٢٠). وعلى الرغم من تناقص معدل الخصوبة الكلي إلا أنه يبقى مرتفعاً قياساً بالمتوسط العالمي البالغ ٢,٥ طفل للمرأة وفي المناطق الأكثراً نمواً ١,٧ طفل للمرأة وفي المناطق الأقل نمواً ٢,٦.

الشكل ٢٠: معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات للفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

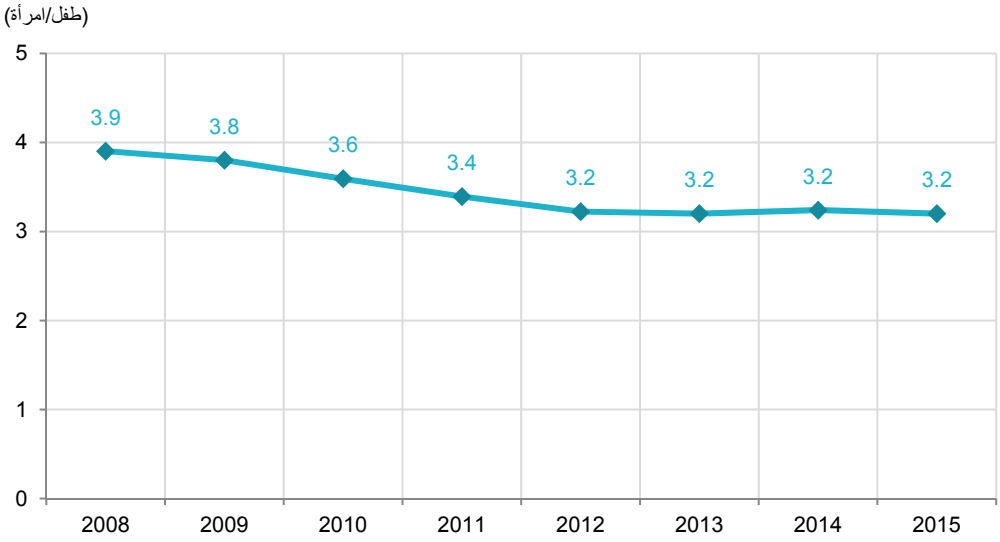

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة.

ويمكن تفسير تراجع معدل الخصوبة الكلية في قطر إلى ارتفاع التحصيل العلمي للمرأة القطرية وانخراطها في العمل وتفضيلها العمل الوظيفي على حساب عملية الزواج والإنجاب، وعزوف الشباب عن الزواج المبكر.

٦. تغطية الرعاية الصحية قبل الولادة (على الأقل زيارة واحدة وأربع زيارات)

تُعد الرعاية أثناء الحمل أحد المؤشرات الدالة على جودة الأداء للنظام الصحي والحصول على خدمات الصحة الإنجابية بصفة عامة. فمن جانب تسهم الرعاية أثناء الحمل في الحد من المخاطر التي تتعرض لها الأمهات نتيجة الحمل والمخاطر المرتبطة بها. وقد أوصت منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسيف بأنه ينبغي على الحوامل القيام بأربع زيارات على الأقل للمنشآت الصحية للحصول على خدمات الرعاية. ومع ذلك، تُعد الزيارة الأولى هامة جداً لإرساء سبل التواصل، وخلق قناة اتصال بين المرأة الحامل ومقدمي الخدمات الصحية للمرحلة القادمة.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة النساء الحوامل اللاتي يراجعن العاملين الصحيين المهرة مرة واحدة على الأقل أثناء الحمل بلغت عام ٢٠١٢ نحو ٩٠,٨٪ من مجموع النساء الحوامل. وكانت النسبة للنساء القطريات ٩٦,٢٪، ولغير القطريات ٨٨,٧٪. أما النساء اللاتي تابعهن أخصائيون صحيون مهرة أربعة أو أكثر خلال فترة الحمل، فقد بلغت نسبتهن ٨٤,٤٪. وبلغت القطريات نسبة ٩٢,٣٪، مقابل ٨١,٤٪ لغير القطريات (الشكل ٢١).

الشكل (٢١): نسبة مدى التغطية بالرعاية قبل الولادة (أثناء الحمل) للنساء اللواتي وضعن مولودا خلال السنتين السابقتين لتنفيذ المسح العنقودي متعدد المؤشرات في قطر عام ٢٠١٢

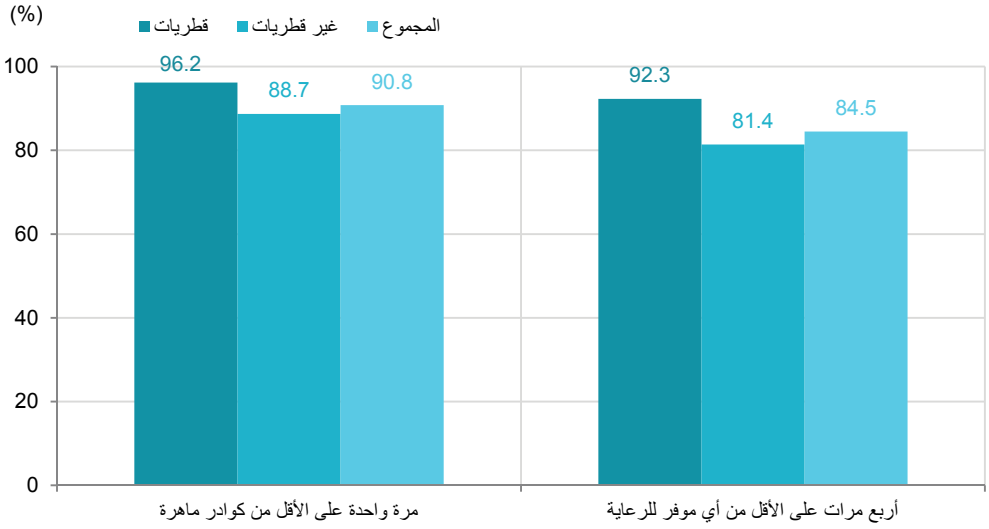

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، ٢٠١٢

إن معظم النساء الحوامل في قطر يراجعن مقدمي الرعاية الصحية مرة واحدة على الأقل. فهذا المؤشر يتخطى مثيله في المناطق النامية البالغة (٥٢٪)، وفي جنوب شرق آسيا (٨٠٪)، ومنطقة الكاريبي (٨٠٪).

وقد تجاوزت دولة قطر الغاية التي تقتضي تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع قبل الموعد المحدد لها، وكذلك هو الأمر فيما يتعلق بتحقيق شمولية إتاحة خدمات الصحة الإنجابية. وهذا يمكن تفسيره بتوفر الرعاية الصحية بالقدر الكافي وبالنوعية الجيدة من خلال عيادات المرأة السليمة التي تقدم خدماتها للنساء، في المراكز الصحية المنتشرة بكافة مناطق الدولة، إضافة إلى البرامج الخاصة بصحة المرأة والطفل التي يقدمها مستشفى الولادة والنساء بالدولة. ولعبت برامج التثقيف الصحي، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، دورها في رفع درجة الوعي لدى السكان والكوادر العاملة في مجال الصحة الإنجابية. وهو ما انعكس إيجاباً على تعزيز صحة الأمهات؛ ومن المتوقع أن تستمر عملية تحسينها، حسب ما أكدت عليه استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦)، من خلال إعداد برنامج شامل للصحة يستهدف التصدي للتحديات ذات الصلة بصحة المرأة ويعرف المجالات ذات الأولوية المتعلقة بصحتها.

٧. عدم تلبية الحاجة لتنظيم الأسرة:

تشير المعطيات المتوفرة حول هذا المؤشر إلى أن احتياجات تنظيم الأسرة غير الملباة في قطر بلغت ١٢,٤٪ وهي أعلى بنقطة واحدة مئوية لدى القطريات (١٣,٤٪) منها لدى غير القطريات (١٢,٤) كما في (الشكل ٢٢). تمكن الإشارة إلى أن نسبة الحاجات غير الملباة في قطر أعلى قليلاً من النسبة في المناطق النامية (١٢٪) وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (١١٪)، لكنها تقل عن النسبة في شرق آسيا البالغة ١٤,٤٪ لعام ٢٠١٢.

الشكل ٢٢: الحاجات غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة، عام ٢٠١٢

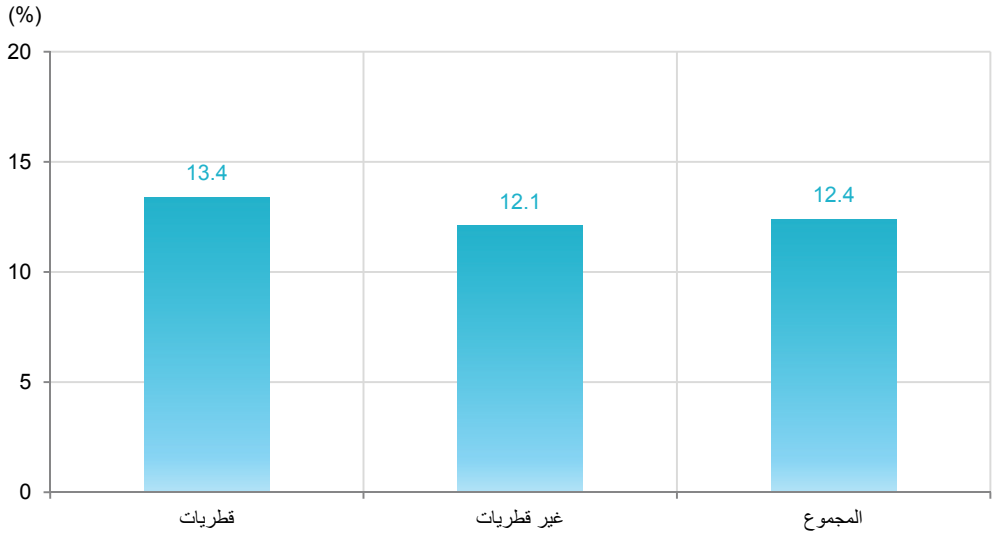

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، ٢٠١٢.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن تنظيم الأسرة لا يقتضي بالضرورة الحد من عدد الأطفال بل يقتضي بالنسبة لقطر برمجة وتنظيم العدد المرغوب فيه من الأطفال مع مراعاة الظروف الصحية للمرأة فهي تتسم بقلة عدد السكان، وانخفاض معدلات الخصوبة خلال السنوات المنصرمة، مع اتساع كبير في النشاطات الاقتصادية التي تتطلب أيدي عاملة كثيفة. لذلك فإن انتشار وسائل منع الحمل لا يعتبر أمرا مهما بالنسبة للدولة، لا في المرحلة الراهنة ولا حتى المستقبل القريب، بل على العكس من ذلك، تشجع الدولة زيادة الإنجاب لزيادة عدد السكان، وتوفر برامج الرعاية الصحية الكاملة للأم والطفل.

الهدف السادس:

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

بالرغم من أن انتشار مرض نقص نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى لاتزال منخفضة، إلا أننا نلاحظ أن موضوع محاربة الأمراض المعدية في دولة قطر استحوذ على أهمية كبيرة لدى السلطات المعنية في الدولة وتجسد ذلك في نص المادة (٢٣) من الدستور التي أكدت على التالي «**تُعنى الدولة بالصحة العامة وتُوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون**».

كما قامت الدولة باتخاذ جملة من الإجراءات من خلال المؤسسات الصحية المختصة للوقاية من الأمراض المعدية ومن أهم هذه المؤسسات القومسيون الطبي الذي يتولى فحص العمالة الوافدة للدولة لضمان عدم دخول الأمراض المعدية بما فيها الإيدز إلى الدولة من الخارج.

الغاية (٦)

أ) وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

١. مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" بين السكان من الفئة العمرية (١٥-٢٥) سنة

استحوذ موضوع مكافحة نقص المناعة البشرية/ الإيدز على اهتمام الجهات الصحية بدولة قطر. وتجلى ذلك عبر إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من مرض الإيدز عام ٢٠٠٦، وتعنى بالحد من انتشار فيروس الإيدز في قطر وإبقائه على مستواه المتدني الحالي، والوقوف إلى جانب المتعايشين معه لتوفير قدر أكبر من الاطمئنان النفسي والصحي لهم، كما تسعى إلى أن يكون المجتمع القطري على درجة عالية من الثقافة والوعي الصحي في كل ما يتعلق بطرق الإصابة بمرض الإيدز وطرق العدوى به وانتقاله بين جميع الفئات العمرية في المجتمع.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة المعرفة بطرق الوقاية من انتقال مرض نقص المناعة بين النساء في الفئة العمرية (١٥ – ٢٤ سنة) بلغت ١٥,٦٪ عام ٢٠١٢ وهي أكثر ارتفاعا لدى القطريات (١٦,٢٪) منها لدى غير القطريات (١٥,١٪)، وفي المقابل تصل النسبة لدى الرجال في الفئة العمرية نفسها إلى ٢٥,٢٪، مع أنها أعلى لدى الرجال غير القطريين (٢٦,٣٪) منها عند نظرائهم القطريين (٢٤,٢٪) بفارق بسيط (الشكل ٢٣).

الشكل ٢٣: نسبة انتشار المعرفة الشاملة بطرق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري لدى الشباب (١٥ – ٢٤ سنة)، عام ٢٠١٢

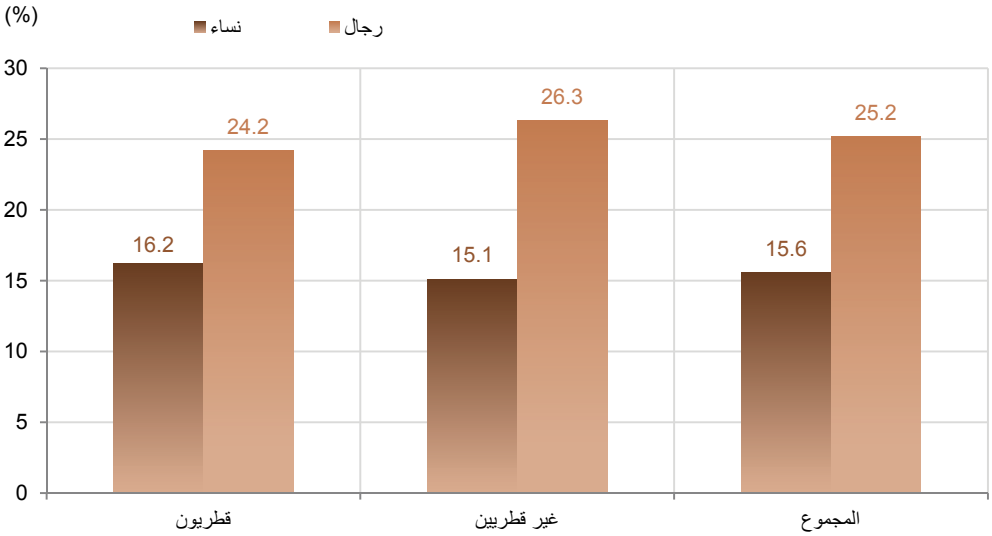

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، ٢٠١٢.

وقامت الدولة بوضع الاستراتيجية الوطنية للإيدز. وتهدف إلى بناء قدرات الشركاء الرئيسيين في القطاع الصحي والجهات المتخصصة الأخرى، بما في ذلك الجهات التشريعية والقيادات الحكومية وقيادات القطاع الخاص؛ بالإضافة إلى برامج التوعية حرصاً على الوقاية من انتشار الفيروس وابقائه في أدنى مستوى ممكن، مع التأكد من وجود برامج مناسبة وفعالة لدعم ورعاية المتعايشين مع الفيروس، وتخفيف وطأته عليهم والعمل على حفظ حقوقهم إزاء الوصمة المواكبة للإصابة بالمرض.

ب) تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية «الإيدز» بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه

٢. نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية

تشكل التغطية بالعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية "ART" للأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" والذين يحتاجون إلى العلاج في دولة قطر ١٠٠٪ من المصابين بالمرض، ولاتوجد أي عوائق للحصول على خدمات الوقاية والعلاج من المرض.

ج) وقف انتشار االملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسة بحلول عام ٢٠١٥ وبدء القضاء عليه

٣. مدى انتشار الملاريا:

لا تشكل إصابات بمرض الملاريا أي مشكلة صحية في دولة قطر، فهي تعد منطقة خالية من الملاريا، ويقتصر وجودها على حالات قادمة من خارج البلاد. وإذا كان معدل الإصابة عام ٢٠١٢ هو ٣,٩ حالة لكل ١٠ آلاف من السكان فإنه انخفض إلى ١,٩ حالة لكل ١٠ آلاف من السكان عام ٢٠١٥ (الشكل ٢٤).

الشكل ٢٤: معدل انتشار الملاريا لكل ١٠٠٠٠ نسمة بين (٢٠٠٨– ٢٠١٥)

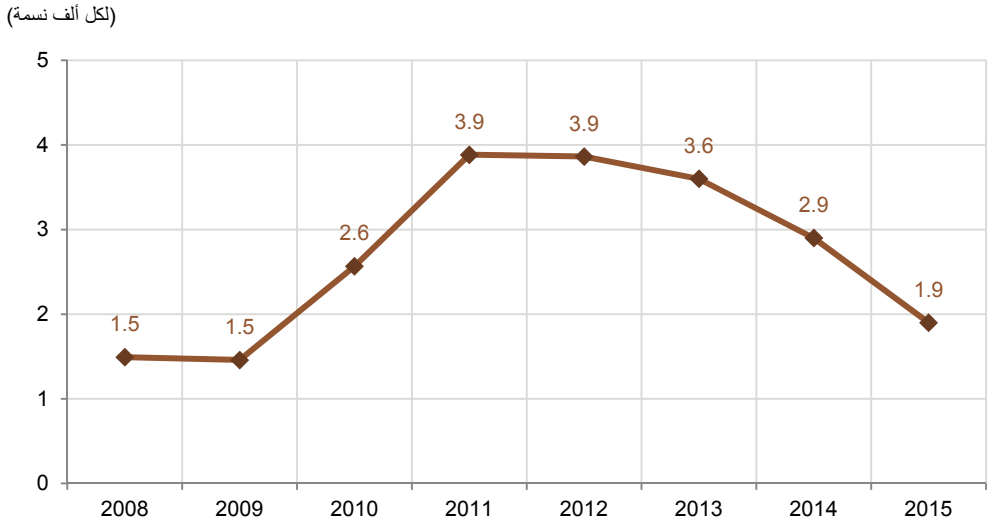

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، عن وزارة الصحة العامة، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

وعلى الرغم من إعلان دولة قطر منطقة خالية من الملاريا منذ عام ٢٠١٢، إلا أنه في ظل استمرار تدفق العمالة على الدولة من بعض البلدان الموبوءة، فإن ذلك يتطلب الإبقاء على نظام فاعل للتعامل في الفترة اللاحقة للقضاء على الحالات الوافدة من المرض، وذلك يتضمن عنصراً رقابياً يمنع دخول الملاريا إلى الدولة بواسطة العمالة الوافدة.

٤. معدل الإصابة والوفيات المرتبطة بالسل:

لم يعد السل اليوم يشكل مشكلة صحية بالنسبة لدولة قطر، ومع ذلك فقد أنشأت الدولة برنامجا لمكافحة السل بوزارة الصحة العامة. وتفيد البيانات الإحصائية أن معدل الإصابة (الانتشار) بمرض السل قد انخفض من ٣,٩ حالة لكل عشرة آلاف من السكان عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٢ حالة لكل ١٠ آلاف من السكان عام ٢٠١٥ (الشكل ٢٥).

الشكل ٢٥: معدل الإصابة والانتشار والوفيات المرتبطة بالسل الرئوي لكل ١٠٠٠٠ نسمة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

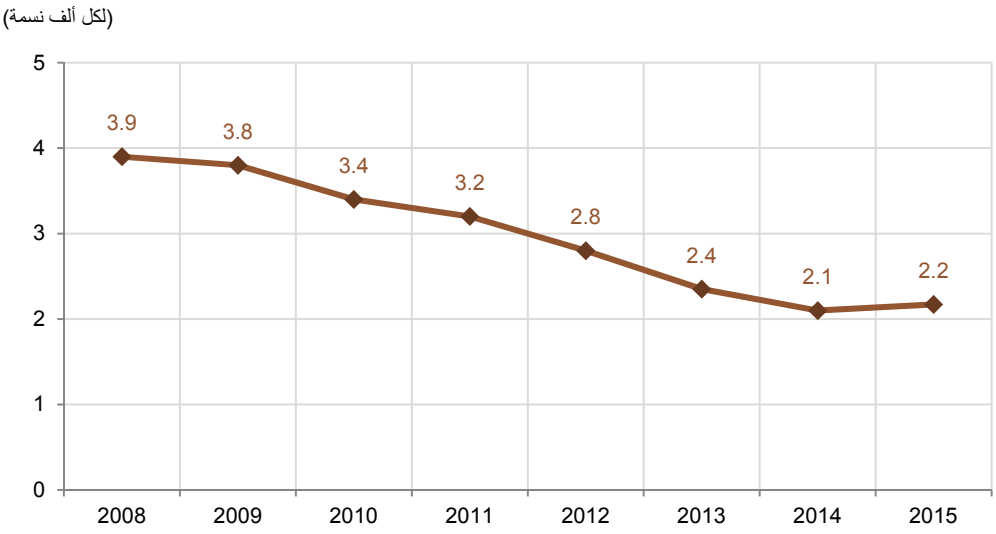

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ من الشكل ٢٥ أن دولة قطر قد حققت غاية الشراكة المتعلقة بوقف انتشار السل، والقاضية بتخفيض معدل الوفيات الناجمة عن هذا المرض بمقدار النصف قبل الموعد المحدد بعام ٢٠١٥، وهذا يؤكد حقيقة أن مكافحة انتشار السل لا يشكل تحدياً يواجه قطر في مجال الصحة العامة.

ومن المتوقع أن تبقى معدلات الإصابة والانتشار والوفيات المرتبطة بالسل الرئوي في دولة قطر دون مستوياتها الحالية، بفضل تطبيق نظام إنذار مبكر لمراقبة الحالات وتتبعها، كما أشارت إليه استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦).

٥. نسبة حالات مرض السل المكتشفة والمعالجة:

تشير المعطيات الإحصائية الصادرة عن المجلس الأعلى للصحة في قطر إلى أن نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها تحت الملاحظة المباشرة أثناء العلاج لفترة قصيرة "DOTS"، قد اقتربت من التغطية الشاملة طيلة الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، ووصلت إلى ١٠٠٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة (الشكل ٢٦).

الشكل ٢٦: نسبة حالات السل المكتشفة والمعالجة في دولة قطر بين (٢٠٠٨- ٢٠١٥)

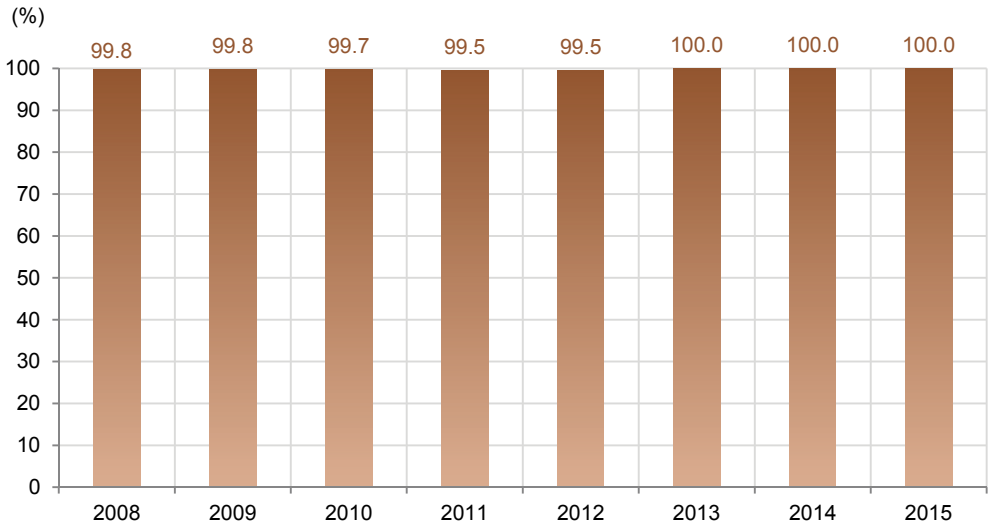

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، عن وزارة الصحة العامة، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

لقد تجاوزت دولة قطر الغاية المرجوة المتمثلة بمعالجة (٨٥٪) من المصابين الذين اكتشف مرضهم طيلة الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥). ويرجع هذا لقيام البرنامج الوطني لمكافحة السل بالتطبيق المكثف لاستراتيجية "الشراكة من أجل وقف مرض السل"، التي أطلقت عام ٢٠٠٦، وللاستراتيجية السابقة لها وهي استراتيجية الدورة القصيرة للعلاج الخاضع للإشراف المباشر.

استطاعت دولة قطر تحقيق الغاية المرجوة في إطار الهدف الإنمائي للألفية، والمتمثلة في القضاء على الملاريا والأمراض المعدية. وتمكنت الدولة من إيقاف انتشار مرض الملاريا وإعلان قطر بلدا خاليا من هذا المرض، إضافة إلى خفض انتشار السل إلى النصف وانحساره قبل الموعد المحدد. وكذلك هو الأمر بالنسبة لتعميم العلاج لمرض نقص المناعة البشرية "الإيدز" قبل الموعد المحدد عام ٢٠١٠، حيث وفرت الدولة لكافة المصابين به العلاج المضاد للفيروس، منذ عام ٢٠٠٧، لكن نجاح دولة قطر في تحقيق هذه الغايات الثلاث من هذا الهدف يتطلب مزيدا من الجهد ومواصلة العمل في مكافحة هذه الأمراض المعدية، والقيام بنظام توعية شاملة لتوعية السكان بخطورتها.

الهدف السابع:
كفالة الاستدامة البيئية

تعتبر الاستدامة البيئية إحدى الدعائم الرئيسية للتنمية المستدامة، وهي بطبيعتها تؤثر على أمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. وقد اهتمت دولة قطر منذ تأسيسها بموضوع المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان استمراريتها، حيث قامت بوضع التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالاستدامة البيئية، وأنشئت المؤسسات التي تعنى بمخالف الموضوعات البيئية كوزارة البيئة ومركز أصدقاء البيئة، إضافة إلى مراكز الأبحاث كمركز للدراسات البيئية ومركز التنمية المستدامة في جامعة قطر، كما أنشئت اللجان الوطنية التي تهتم بتحقيق التطبيقات الصحيحة للنهج المستدام الذي يضمن الاستدامة البيئية، منها اللجنة الوطنية للتغير المناخي ولجنة التنمية النظيفة. ووضعت الاستراتيجيات والخطط الهادفة للمحافظة على البيئة وحمايتها بهدف تحقيق الركيزة الرابعة في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

ولم يقتصر الاهتمام بتحقيق التنمية البيئية المستدامة على إنشاء المؤسسات ووضع القوانين، بل تم وضع نص دستوري في المادة (٣٣) من الدستور الدائم لدولة قطر «**تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال**». كما قامت الدولة بالتوقيع على معظم الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات ذات الصلة بالقضايا البيئية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

الغاية (٧)

أ) إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وبدء تقليص الفقد في الموارد البيئية

تبنت دولة قطر مبادئ التنمية المستدامة من خلال التأكيد على أخذ الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط التنموي وتعزيز فرص التنمية المستدامة، من خلال إنشاء برنامج لتعزيز الإدارة البيئية في القطاعات الاقتصادية المختلفة والموارد الطبيعية. ووضعت الاستراتيجية الوطنية للإدارة البيئية التي دعت إلى تنفيذ ١١ مشروعاً مترابطاً تشمل جميع مجالات الإدارة البيئية.

وتسعى استراتيجية تحسين الإدارة البيئية إلى تحقيق النتائج التالية:

- المياه النقية والاستخدام المستدام.
- الهواء النقي والاستجابة الفعالة لتغير المناخ.
- الحد من المخلفات، وزيادة إعادة التدوير، والاستخدام الأكثر كفاءة.
- حماية الطبيعة والتراث الطبيعي وإدارتهما والمحافظة عليهما بصورة مستدامة.
- التوسع الحضري الأكثر استدامة، والبيئة المعيشية الأكثر صحة.
- زيادة الوعي البيئي للسكان.
- تحسين الإدارة البيئية والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١. نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون:

استمر المسار التصاعدي في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، ويرجع هذا التصاعد في الانبعاثات إلى زيادة إنتاج الطاقة واستهلاكها سواء في القطاع المنزلي أو في قطاع النقل، وكذلك في القطاع الصناعي.

وبلغ متوسط نصيب الفرد في قطر من غاز ثاني أكسيد الكربون حوالي ٤٠ طناً متريا عام ٢٠١٠، مقارنة بحوالي ١١ طناً من ثاني أكسيد الكربون للفرد في الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جداً، و٤,٣ أطنان مترية في المتوسط العالمي.

واتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات والخطوات العملية في إطار استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦) لمواجهة نمو انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال تكثيف الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، وإنشاء آلية للإبلاغ عن تتبع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في دولة قطر.

٢. استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

انخفض استهلاك بعض المواد المستنفدة للأوزون وذلك بالنسبة مركبات الكلور والفلور العضوية -١١ و مركبات الكلور والفلور العضوية -١٢ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، حيث لم تعد موجودة منذ عام ٢٠٠٩ كما هو موضح في الشكل ٢٧ وهي مواد تم حظر استيرادها اعتبارا من ٢٠١٠ حسب بروتوكول مونتريال. أما بالنسبة لمركبات الهيدروكلور -٢٢ فقد ارتفعت من ٣٣,٢٢ طن متري عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦,٠٦ طن متري عام ٢٠١٤، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٨,٧٪.

الشكل ٢٧: استهلاك المواد المستنفدة للأوزون خلال الفترة (٢٠٠٨– ٢٠١٤)

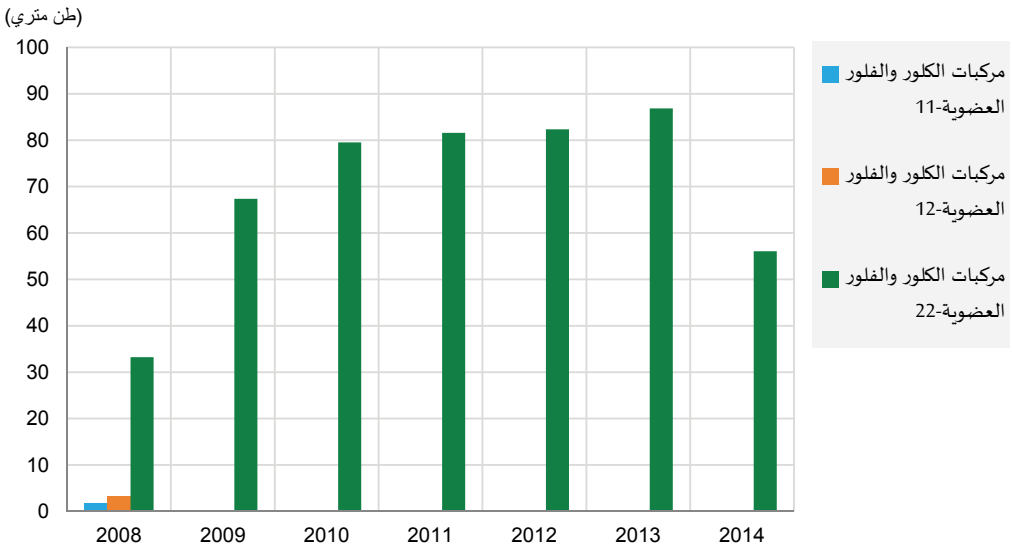

المصدر: تم احتساب المؤشر استناداً إلى بيانات وزارة البيئة.

ومن المتوقع استمرار الدولة في خفض المواد المستنفدة للأوزون نتيجة للنجاح في تنفيذ الالتزامات المطلوبة في بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون والذي صادقت عليه الدولة، علماً بأنه سينتهي استخدام ما تبقى من المواد المستنفدة للأوزون خلال العقدين القادمين.

ب: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي وتحقيق خفض جوهري في معدلاته بحلول عام ٢٠١٠

سعت دولة قطر إلى تحقيق غاية الهدف التنموي للألفية المرتبطة بالتنوع الحيوي، حيث انضمت دولة قطر إلى اتفاقية التنوع الحيوي، والاتفاقيات ذات الصلة كالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للغذاء والزراعة، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع النباتية والحيوانية البرية المعرضة لخطر الانقراض، واتفاقية الأنواع المهاجرة واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة. إضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية.

كما قامت الدولة بإعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية ضمن نهج متكامل يحدث توازناً بين المحافظة على التنوع البيولوجي والتنمية الاقتصادية، وتسعى في إطار تنفيذ استراتجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦) على إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية شاملة عن التنوع الحيوي، والتوسع في المناطق المحمية التي تتم إدارتها بصورة نشطة.

٣. مؤشر نسبة الكائنات المهددة بالانقراض:

ظلت نسبة الأنواع المهددة بالانقراض في دولة قطر من مجموع الأنواع كافة أقل من واحد في المئة (٠,٧٪) خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥). وتوزعت فصائل الحيوانات المهددة بالانقراض عام ٢٠١٥ إلى ٤ أنواع من الكائنات الثديية البحرية من أصل ١٥ نوعا، ونوع واحد من الأسماك من أصل ٥٧ نوعا، وخمسة أنواع من الطيور من أصل ٣٢٢ نوعا، ونوع واحد من الثدييات البرية من أصل ٨ أنواع.

٤. مؤشر نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية

يعد قطاع صيد الأسماك مصدراً أساسياً من مصادر التغذية، وعنصراً مهماً لتحقيق الأمن الغذائي، لاسيما أن القطريين يعتمدون السمك وجبةً غذائيةً رئيسةً، وهذا يعكس أهمية ضمان استدامة المخزون السمكي لأسباب اقتصادية، واجتماعية بيئية مرتبطة بتحقيق الأهداف التنموية للألفية. وتشير البيانات إلى أن نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة في دولة قطر ظلت تتأرجح بين ٨٠٪ و ٦٨ ٪ عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥ على التوالي (الشكل ٢٨). وذلك على الرغم من الارتفاع في استهلاك الأسماك الناتج عن الزيادة السكانية في السنوات القليلة الماضية، حيث أن الأسماك لا تعد الغذاء الرئيسي للمواطنين فحسب، بل أيضاً للغالبية العظمى من العمالة الوافدة من مختلف الدول الآسيوية.

الشكل ٢٨: مؤشر نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمنة الحدود البيولوجية (٢٠٠٨ – ٢٠١٥).

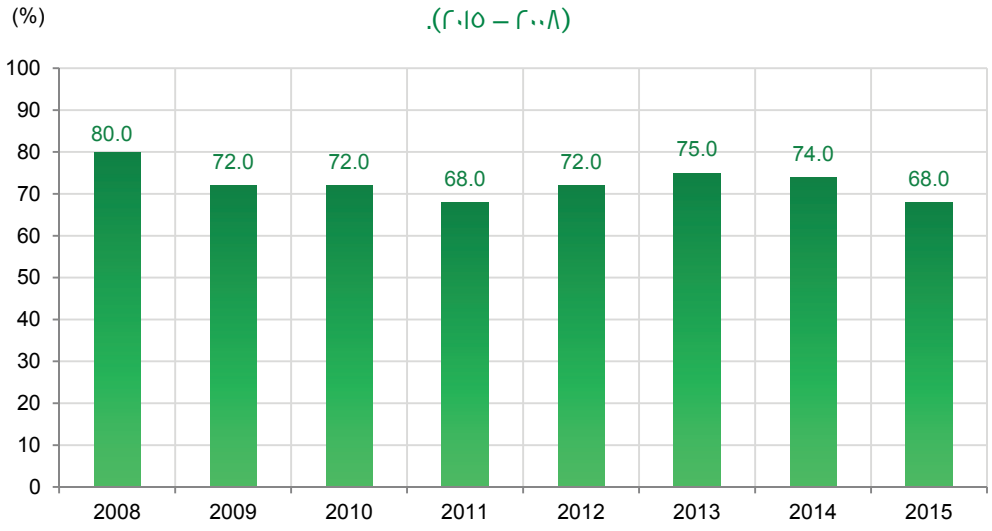

*: المؤشر مقدر بالنسبة لعام ٢٠١٢.
المصدر: وزارة البلدية والبيئة، بيانات غير منشورة لسنوات مختلفة.

إن ضمان استدامة قطاع الأسماك في دولة قطر، يتطلب تبني نظام للرقابة على الصيد لإدارة المخزون السمكي، من خلال وضع قوانين تحد من صيد الأنواع المهددة، ووضع لوائح فعالة لزيادة المخزون السمكي، فضلاً عن استكمال المشروعات الخاصة بتنمية الثروة السمكية الجاري تنفيذها، كمشروع الاستزراع الخاص لبعض أنواع الأسماك البحرية المحلية، مما سينعكس بصورة إيجابية على الانتاج المستدام للأسماك في دولة قطر.

٥. مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية كنسبة من المساحة الإجمالية:

بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة لحماية الحياة البرية والبحرية، وبحلول عام ٢٠١٥ أصبحت المناطق المحمية تشكل ٢٣,٦٪ من مجموع الأراضي بينما كانت تشكل ٢٢,٩٪ عام ٢٠٠٨، أي أن الزيادة في المساحة المحمية وصلت إلى ٣,١٪، ومعظم هذه الزيادة في مساحة الأراضي المحمية كنتيجة لإقامة الدولة للعديد من المحميات الطبيعية للمحافظة على التنوع الحيوي. وتبين المحافظة على المساحة المحمية سعي الدولة للمحافظة على الوجود الإنساني الذي يعتمد على الخدمات والموارد الطبيعية التي تسعي المناطق المحمية البرية والبحرية إلى الحفاظ عليها أو تعزيزها. كما يشير إلى مدى التزام الدولة بالمحافظة على الموروث الطبيعي من النباتات وما يعيش عليها من كائنات حية (الشكل ٢٩).

الشكل ٢٩: نسبة المساحة المحمية (البرية والبحرية) للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مساحة الأراضي بين (٢٠٠٨– ٢٠١٥)

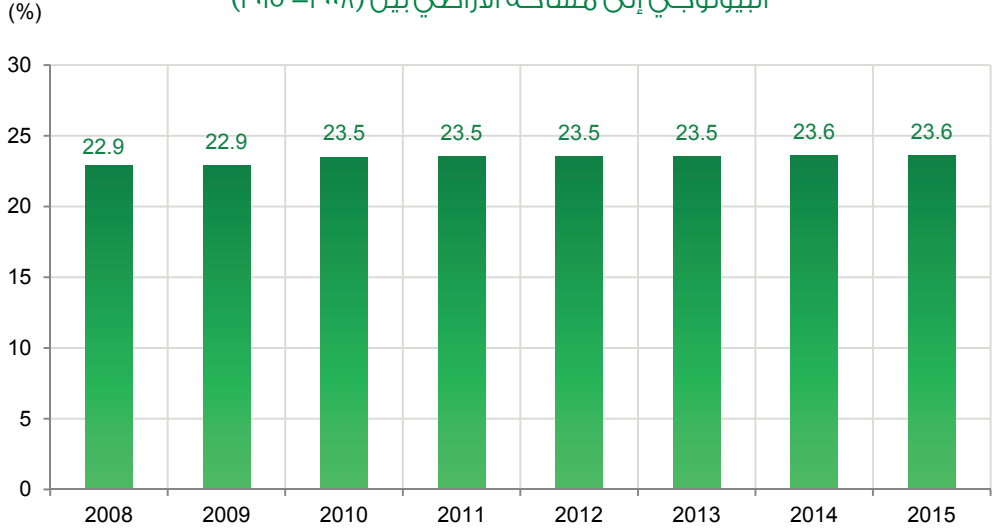

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

تعد المناطق البرية والبحرية المحمية كنسبة من المساحة الإجمالية في قطر في عام ٢٠١٥، هي أعلى من نظيرتها على الصعيد العالمي (١٤٪) وفي المناطق المتقدمة النمو(١٤٪) وفي المناطق النامية (١٣,٨٪). وتدار المناطق المحمية في قطر بصورة فعالة ومنصفة ولها صفة تمثيلية إيكولوجياً.

ج) تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٦. نسبة السكان من الحضر والريف الذين يمكنهم الحصول على مصادر مأمونة لمياه الشرب:

تشير البيانات المتاحة حول نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان إلى أن دولة قطر قد حققت نجاحاً كبيراً تمثل في توفير المياه المأمونة بنسبة ١٠٠٪ لجميع السكان، حيث تعتمد الدولة على مياه البحر كمصدر أساسي في توفير المياه العذبة، حيث قامت بإنشاء العديد من محطات تحلية المياه المالحة لسد احتياجات القطاعات المدنية من المياه (الشكل ٣٠).

الشكل ٣٠: نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر مأمونة لمياه الشرب خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

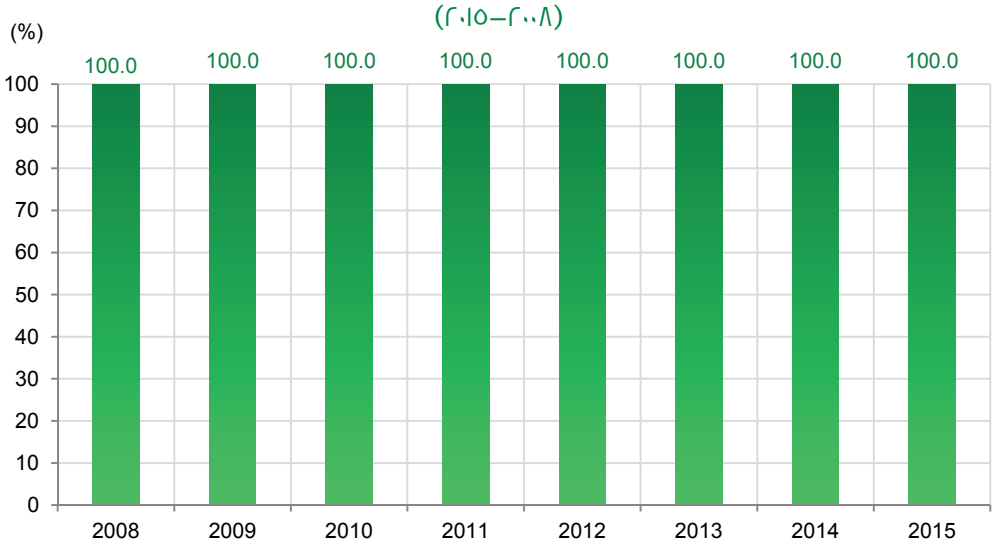

المصدر: من احتساب فريق العمل استناداً لبيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

ويلاحظ من الشكل ٣٠ أن دولة قطر قد استطاعت تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ وذلك منذ قبل عام ٢٠٠٨ أي قبل الموعد المحدد بأكثر من ٨ سنوات.

وبالرغم من الارتفاع المتوقع في عدد السكان نتيجة للعمالة الوافدة للدولة لتنفيذ العديد من المشاريع التنموية العملاقة، غير أن نسبة تغطية جميع السكان بالمياة الصالحة للشرب ستبقى قائمة نتيجة لتوجه الدولة لمزيد من الاستثمارات في مجال استخدام التقنيات المتطورة لتحلية المياه المالحة وشبه المالحة. وتبني الدولة للسياسات المناسبة لترشيد استهلاك المياه من خلال سن التشريعات المنظمة للترشيد وحملات التوعية والتثقيف البيئي لترشيد استخدام المياه للأغراض المنزلية.

٧. نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة:

حققت دولة قطر تحسناً كبيرا في خدمات الصرف الصحي، حيث بلغت نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي المُحسنة ١٠٠٪ طيلة الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥) أي أن الدولة استطاعت أن تحقق الغاية المتمثلة في توفير خدمات الصرف الصحي لجميع السكان (الشكل ٣١).

الشكل ٣١: نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

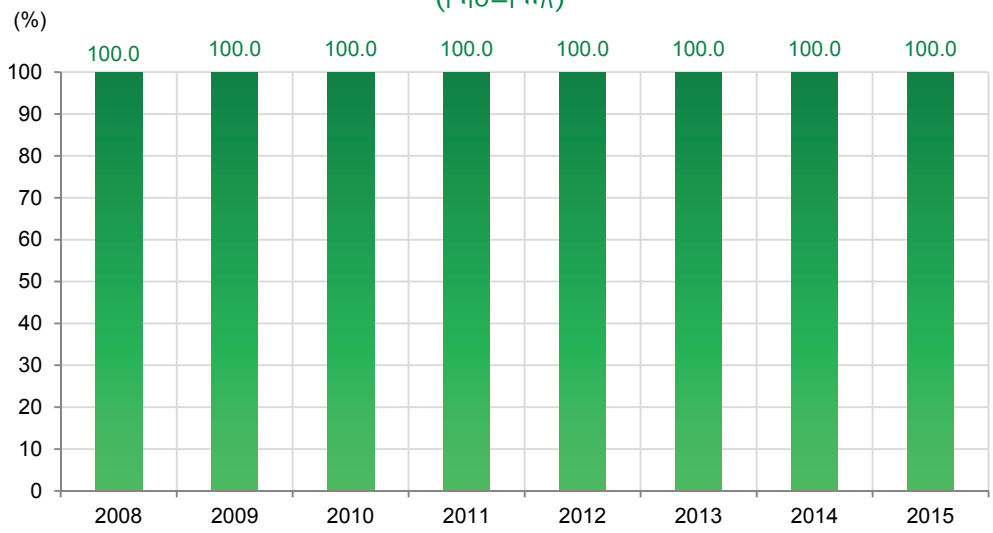

المصدر: من احتساب فريق العمل استناداً لبيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

ومن المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على توفير خدمات الصرف الصحي المناسب لكافة الأفراد، وفي جميع مناطق الدولة، حيث تتضمن استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (٢٠١١ - ٢٠١٦) تنفيذ العديد من مشاريع الصرف الصحي في مختلف المدن وذلك لمواكبة التوسع العمراني الذي تشهده الدولة نتيجة لتنفيذ مشاريع تنموية مختلفة ضمن إطار استراتيجية التنمية الوطنية.

د) تحقيق تحسن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في حياة ما لا يقل عن (١٠٠) مليون من سكان الإحياء الفقيرة

تبلغ نسبة السكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة (صفر) في دولة قطر وذلك لأن نسبة الأسر التي تمتلك بيوتاً أو تستأجرها أو تقييم في مساكن مقدمة من الشركات أو أرباب العمل أو الدولة من خلال الإسكان الحكومي ١٠٠٪، ويحصل جميع السكان في الدولة على خدمات الصرف الصحي المناسبة ومياه الشرب المأمونة.

لقد استطاعت دولة قطر أن تحقق أغلب الغايات المتعلقة بالهدف السابع المتعلق بالاستدامة البيئية، حيث قامت بإدخال مبادىء التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية، من خلال وضعها في استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٥)، كما أمَّنتْ الدولة لجميع السكان مصادر مأمونة لمياه الشرب، وكذلك الصرف الصحي المناسب، واستطاعت أن تحد من فقدان التنوع البيولوجي، من خلال التوسع في إقامة المحميات الطبيعية في المناطق البرية والبحرية، حيث تخطت نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية من إجمالي مساحة البلد النسبة المستهدفة التي حددتها اتفاقية التنوع الحيوي، كما استطاعت الدولة تأمين السكن اللائق لجميع السكان، فلا وجود للأحياء السكنية الهامشية فيها. ولم يبقى سوى مواجهة تحديات انبعاثات الغازات الدفيئة والتي من المؤمل تخفيضها وفق المعايير العالمية خلال السنوات القادمة.

الهدف الثامن:
إقامة شراكة عالمية في التنمية

تتجسد أهمية تحقيق هذا الهدف في ارتباطه الوثيق بتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، لذلك من الضروري أن تدعم الدول المتقدمة الدول الفقيرة من خلال تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية، للحصول على التمويل الكافي لتنفيذ البرامج والخطط التنموية وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق وقواعد التجارة العادلة، إضافة إلى تخفيف الديون والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واهتمت دولة قطر بتحقيق الشراكة العالمية في التنمية، حيث أشارت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ في الركيزة الثالثة على: «المساهمة في تحقيق الأمن والسلام العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وإنسانية». كما قامت الدولة بإنشاء الأطر المؤسسية التي تعنى بتقديم العون الإنمائي وتحقيق الشراكة العالمية في التنمية، حيث أنشأت صندوق قطر للتنمية الذي يهدف إلى مساعدة الدول العربية وغيرها من الدول النامية الأخرى في تطوير اقتصاداتها وتنفيذ برامج التنمية فيها. وقامت باستحداث إدارة التنمية الدولية بوزارة الخارجية لعقد الشراكات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال العون التنموي والإنساني.

وفي إطار دعمها لجهود الدول النامية، ولاسيما الفقيرة، قامت بوضع العديد من المبادرات، منها ما يتعلق بتقديم المساعدات في مجال التعليم لتحقيق نشر التعليم الأساسي، حيث تقوم مؤسسة التعليم فوق الجميع بتنفيذ برنامج «علّم طفلاً» الذي يهدف إلى ضمان حصول جميع الأطفال في الدول النامية على حقهم في التعليم، وخفض عدد الأطفال المحرومين منه في أنحاء العالم كافة، والذين قدر تقرير أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم(اليونسكو) وجمعية «أنقذوا الأطفال» عددهم بحوالي ٥٧ مليون طفل عام ٢٠١٣.

كما قامت دولة قطر بتوفير فرص عمل لائقة للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مؤسسة «صلتك» التي تاسست عام ٢٠٠٨ كمنظمة غير حكومية عالمية تهدف برامجها الرئيسة إلى دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبرنامج التشغيل الذي يهدف إلى دعم أكثر من ٥٠٠ مركز مهني و١٠٠ ألف شاب بحلول عام ٢٠١٥.

الغاية (٨)

أ) المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز

اتخذت دولة قطر خلال العقدين المنصرمين خطوات هامة نحو تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي، فقد انضمت قطر إلى منظمة التجارة العالمية وإلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإلى اتفاقية السوق الخليجية المشتركة. وفتحت الدولة بشكل كبير اقتصادها الوطني على التجارة والاستثمار وتدفق رأس المال.

وحرصت دولة قطر على التوقيع على اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للتجارة الحرة سواء مع بعض دول الاتحاد الأوروبي أو الدول الآسيوية، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع مختلف دول العالم. كما تبنت الدولة نظاما لإدارة الاقتصاد الوطني يرتكز على الانفتاح على الخارج، وهو مايؤكده ارتفاع درجة الانفتاح التجاري لدولة قطر والتي وصل إلى ٩٩,٦٪ عام ٢٠١٤، حيث ترتبط قطر بعلاقات تجارية مع حوالي ١٦٧ دولة من مختلف قارات العالم.

ب) معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نمواً

انطلاقاً من إيمان دولة قطر العميق بتحقيق الشراكة العالمية في التنمية من خلال تقديم العون الإنمائي للدول النامية، لاسيما الأقل نمواً، لمساعدتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فقد ارتفعت قيمة المساعدات والمعونات الإنمائية الكلية المقدمة من دولة قطر بشقيها الحكومي وغير الحكومي من حوالي ١,٦ مليارات ريال قطري عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٧,٧ مليارات ريال قطري عام ٢٠١٤، أي بنسبة زيادة قدرها ٣٨١٪ وشكلت المساعدات الحكومية مانسبته ٧٦٪ من إجمالي المساعدات المقدمة من دولة قطر لعام ٢٠١٤، في حين شكلت المساعدات المقدمة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية ٢٤٪ (الجدول ٢).

جدول ٢: إجمالي المساعدات المقدمة من دولة قطر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) بالريال القطري

السنة	إجمالي المساعدات	المساعدات الحكومية	النسبة (٪)	المساعدات غير الحكومية	النسبة (٪)
2008	1,568,009,317	1,161,411,455	74	406,687,862	26
2009	1,373,200,756	579,865,204	42	793,335,552	58
2010	1,874,990,084	1,075,299,095	57	799,690,989	43
2011	3,462,439,984	2,656,106,845	77	806,333,139	23
2012	3,001,764,025	2,007,969,847	67	993,794,178	33
2013	6,417,908,070	5,090,072,702	79	1,327,835,368	21
2014	7,714,758,333	5,881,225,827	73	1,833,532,506	24

المصدر: تم احتساب النسب من قبل فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة الخارجية - إدارة التنمية الدولية، تقرير المساعدات الخارجية ٢٠١٤.

وتجاوز عدد الدول المستفيدة من المساعدات والمعونات الإنمائية القطرية ١١٠ بلداً في قارات العالم المختلفة، والجدول ٣ يوضح توزيع المساعدات الإنمائية المقدمة من حكومة دولة قطر بحسب الأقاليم المستفيدة من تلك المساعدات.

جدول ٣: التوزيع الجغرافي للمساعدات الحكومية المقدمة من دولة قطر حسب الأقاليم لعام ٢٠١٤ (مليون ريال قطري)

الأقليم	مبلغ المساعدات	النسبة (٪) من الإجمالي
آسيا	2,589,219,610	44.0
أفريقيا	3,178,698,765	54.0
أوروبا	10,212,275	0.2
الأمريكيتين	29,942,226	0.5
المنظمات الدولية	73,152,951	1.3
الإجمالي	5,881,225,827	100.0

المصدر: وزارة الخارجية – إدارة التنمية الدولية، تقرير المساعدات الخارجية ٢٠١٣، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٢٤

يلاحظ من الجدول ٣ أن الجزء الأكبر من المساعدات الحكومية القطرية قد اتجه نحو الدول الإفريقية، حيث شكلت المساعدات المقدمة لها ما نسبته ٥٤٪ من إجمالي المساعدات الحكومية المقدمة لعام ٢٠١٤، تليها الدول الآسيوية بنسبة ٤٤٪، ثم المنظات الدولية بنسبة ١,٣٪، وتمثل حصة الدول الأوروبية والآمريكية ما نسبة ٠,٧٪.

ويفيد التوزيع الجغرافي النسبي للمساعدات والمعونات الإنمائية القطرية الأهمية كبرى التي توليها الدولة لدعم جهود التنمية في الدول النامية في منطقتي إفريقيا وآسيا لتنفيذ البرامج والخطط التنموية، إضافة إلى تخفيف عبء الديون في تلك الدول وتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة .

١. نسبة المساعدات الإنمائية للناتج المحلي الإجمالي:

بلغت نسبة المساعدات والمعونات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة قطر ٠,٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في عام ٢٠١٤ أي بزيادة قدرها ٨٧٪ مقارنة مع حجمها عام ٢٠٠٨ (الشكل ٣٢). وهذه النسبة تتخطى نظيرتها في دول لجنة المساعدات التنموية (DAC) البالغة ٠,٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول.

الشكل ٣٢: نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٨– ٢٠١٤)

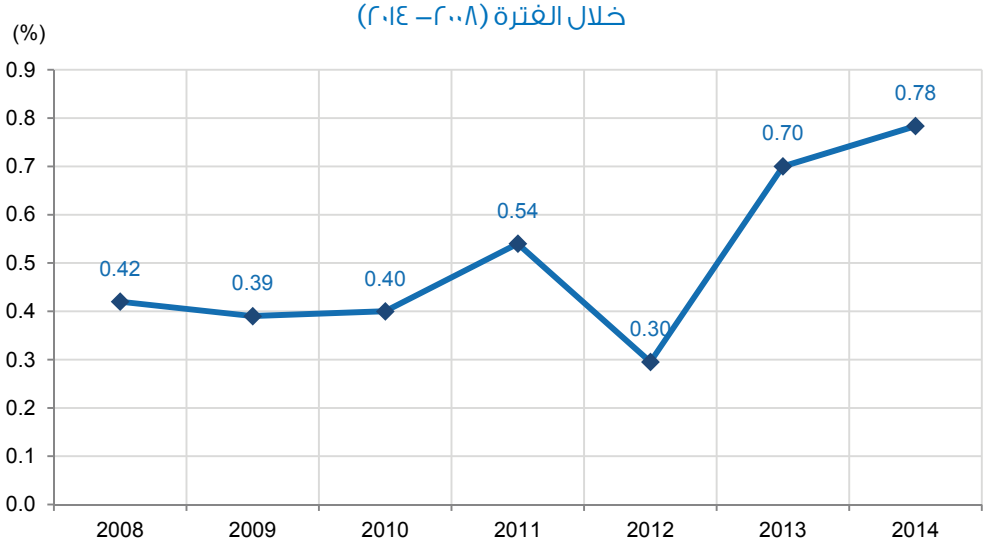

المصدر: وزارة الخارجية – إدارة التنمية الدولية، تقرير المساعدات الخارجية، سنوات مختلفة.

ج) التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تنتشر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم النامي وتحمل معها وعداً بتحقيق تقدم تكنولوجي يسهم في التحديث السريع للاقتصادات، ويمكن لهذه التكنولوجيا أن تلعب دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، فقد اهتمت دولة قطر بإدخال أحدث التطورات والمستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، انطلاقاً من إيمانها بالدور الذي تلعبه هذه التكنولوجيا في بناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة الذي تسعى الدولة إلى تثبيت ركائزه في إطار استراتيجيتها التنموية الهادفة إلى بناء اقتصاد متنوع يؤمن النمو الاقتصادي المستدام.

مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ فرد من السكان:

شهد عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ نسمة من السكان "الكثافة الهاتفية" انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، إذ انخفض من ١٨,٢ خطاً لكل ١٠٠ نسمة من السكان عام ٢٠٠٨ إلى ١٥,٢ لكل ١٠٠ نسمة في عام ٢٠١٥ (الشكل ٣٣). وهذا يشير على تخلف عن المتوسط العالمي في خطوط الهاتف الثابت.

الشكل ٣٣: عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ فرد من السكان بين (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

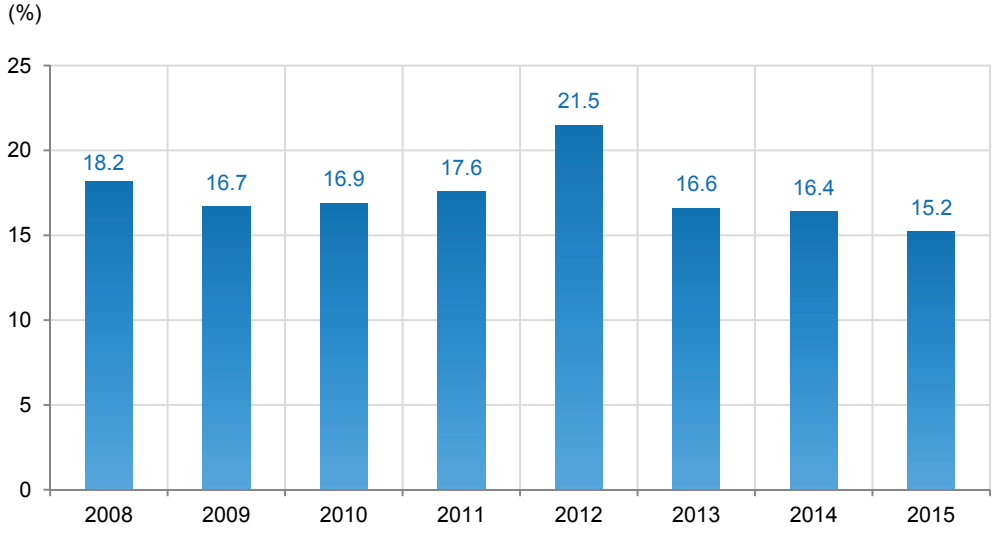

المصدر: وزارة الخارجية – إدارة التنمية الدولية، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ويمكن تفسير انخفاض مؤشر الكثافة الهاتفية بزيادة الطلب على خدمات الهاتف الجوال، ولاسيما الهواتف الذكية التي أخذت تنتشر بشكل كبير جداً في دولة قطر، لاسيما في ظل اتساع قاعدة البرامج والخدمات التي تقدمها هذه الهواتف.

٢. مؤشر عدد خطوط الهاتف الجوال لكل مئة فرد من السكان:

يشير مؤشر مجموع عدد مشتركي خدمة الهاتف الجوال منسوبا إلى مجموع عدد السكان أن استخدام الهاتف الجوال شهد نمواً متسارعاً خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، إذا ارتفع من ١١٦,٢ خطاً لكل ١٠٠ نسمة من السكان عام ٢٠٠٨ إلى ١٨٦,١ لكل ١٠٠ نسمة عام ٢٠١٤. وبالمقارنة مع المتوسط العالمي، أظهرت دولة قطر معدل اعتماد أعلى فيما يتعلق بالاشتراك في الهواتف الجوالة، حيث تخطى معدل التغطية بالهواتف الجوالة ١٠٠٪ قبل عام ٢٠٠٨ (الشكل ٣٤).

الشكل ٣٤: عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ فرد من السكان بين (٢٠٠٨– ٢٠١٤)

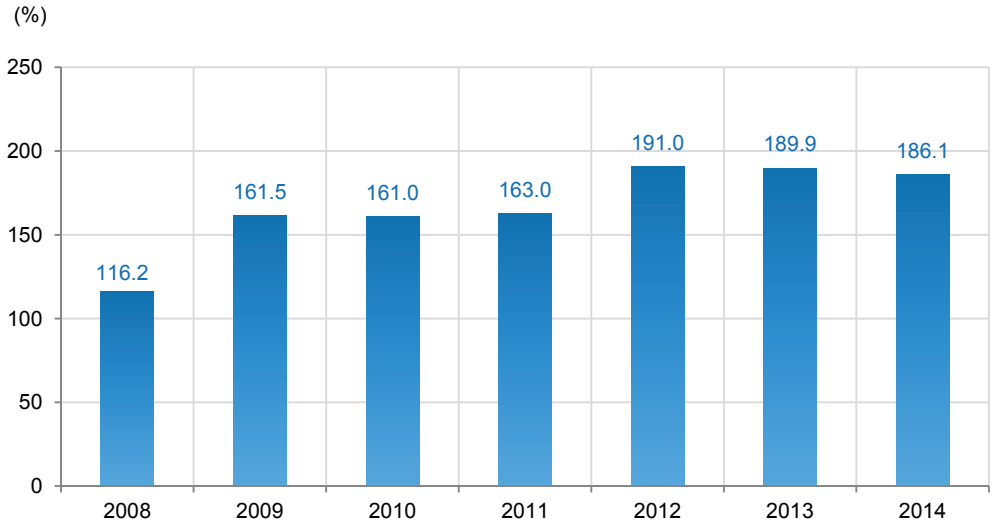

المصدر: تم حساب المؤشر استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل انتشار الهاتف الجوال في دولة قطر البالغ ١٨٦ لكل ١٠٠ نسمة من السكان يتخطى نظيره في الدول مرتفعة الدخل ١٢٦، والدول متوسطة الدخل ٩٧، ويفوق بأكثر من الضعف المعدل على الصعيد العالمي البالغ ٩٧ لعام ٢٠١٤.

٣. عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان:

شهد مؤشر معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان ارتفاعاً ملحوظا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥). فقد ارتفع من ٢٧,٠ مستخدماً لكل ١٠٠ من السكان في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٧ مستخدماً لكل ١٠٠ من السكان عام ٢٠١٥، أي أنه ارتفع بقرابة ثلاثة أضعاف(١٤٩٪) خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي لدى غالبية السكان، وتطوير خدمات الإنترنت في إطار خطط واستراتيجيات وزارة المواصلات والاتصالات (الشكل ٣٥).

الشكل ٣٥: عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ فرد من السكان خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٥)

(%)

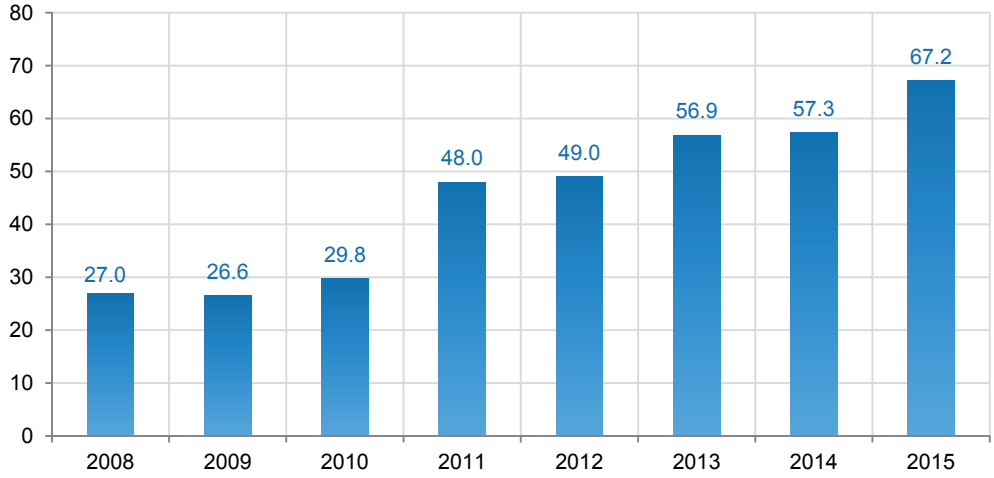

المصدر: تم حساب المؤشر استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

تجاوز معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان في دولة قطر البالغ ٦٧٪ عام ٢٠١٥ المتوسط العالمي (٣٨٪) لاستخدام الإنترنت وكذلك عن الدول متوسطة الدخل (٣٣٪) ولكنه يقل عن نظيره في دول الاتحاد الأوروبي (٧٦٪).

ومن المتوقع أن ترتفع قاعدة مستخدمي الإنترنت بين السكان في دولة قطر، وتحقق نمواً إيجابياً خلال السنوات القادمة، لاسيما مع دخول خطة ربط الدولة بأكملها بشبكة الإنترنت عريض النطاق لإنجاز المرحلة الأولى منها بحلول عام ٢٠١٥ والتي يؤدي إلى تغطية ٩٥٪ من أراضي الدولة بوصلات ضوئية أسرع.

لقد حققت دولة قطر الهدف الإنمائي المتعلق بتحقيق الشراكة العالمية في التنمية، وتُعد اليوم دولة مانحة وشريكاً رئيساً في تمويل برامج التنمية الدولية، حيث وصلت نسبة المساعدات والمعونات الإنمائية إلى قرابة ٠,٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة وقد استفادت منها أكثر من ١١٠ دولة في آسيا وأفريقيا ومناطق أخرى في العالم، وقد شكلت المساعدات الخارجية، إحدى الركائز الرئيسة للسياسة الخارجية القطرية وهو ما أشارت إليه رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

الخاتمة:

يشير تتبع الأهداف الإنمائية للألفية، في دولة قطر، أن الدولة قد وصلت إلى معظم الغايات المرسومة في تحقيق رفاهية أفضل للمواطنين نتيجة لوضع الخطط والبرامج ونفيذ المشاريع الهادفة إلى الارتقاء والرفع من مستوى التنمية البشرية، ويظهر ذلك جلياً في مجال الصحة، والتعليم، والتنمية المستدامة، وبناء شراكة عالمية للتنمية، وبمضيها قدماً في المسار الصحيح في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتحسن مستوى الأداء البيئي، إضافةً إلى انتهاجها لسياسة خارجية ترتكز على المساهمة الجادة في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية، وذلك من خلال تبنيها للعديد من المبادرات التي أسهمت في تقديم العون الإنمائي إلى الدول النامية، لاسيما الفقيرة منها في إنجاز الأهداف الإنمائية فيها.

ويمكن تلخيص ما أنجزته دولة قطر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين (١٩٩٠- ٢٠١٥) بما يأتي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع:

يمكن القول بأن هذا الهدف لا يشكل أي تحد لدولة قطر التي استطاعت أن توفر العيش الرغيد لكافة المواطنين على أرضها سواء من خلال تأمين مصدر رزق مستدام لهم، أو من خلال شبكات الأمان والرعاية الاجتماعية، حيث تؤمن الدولة لجميع الأشخاص الذين لا يوجد لهم مصدر دخل أو معيل مرتبات من خلال الضمان الاجتماعي التي تحقق لهم الأمان والعيش بطمأنينة واستقرار، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والخدمات التعليمية لهم وغيرها من الخدمات، بما يمكنهم من العيش بمستوى لائق.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:

ساهم اتخاذ الدولة لإجراءات وسياسات مناسبة لتطوير قطاع التعليم، ولاسيما التعليم الابتدائي وتوفير المخصصات المالية للتوسع في البنية التحتية للتعليم وتطوير خدماته في ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي من كلا الجنسين والتي تخطت (٩١٪) وهذا يؤكد اقتراب الدولة من تحقيق كامل الهدف المعتمد في ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم عام ٢٠١٥.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

سجلت دول قطر تقدماً كبيراً في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال الحصول على فرص التعليم بمراحله كافة، بل حققت تقدماً لافتاً للنظر في مجال التعليم الجامعي، حيث يتجاوز معدل الفتيات معدل الفتيان، ويبلغ معدل التكافؤ بين الجنسين ١,٩٤، غير إن مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة القطرية في سوق العمل لازالت منخفضة وتشكل تحدياً، الأمر الذي يتطلب تشجيع المرأة للدخول في مهن غير تقليدية كالمهن العلمية والحرف الفنية، لكن يظل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة القطرية تشكل تحدياً أخراً الأمر الذي يتطلب وضع خطة للارتقاء بمستوى تمثيلها في المجالس الوطنية المنتخبة في المرحلة القادمة.

الهدف الرابع: تخفيض وفيات الأطفال:

أشرفت دولة قطر على تحقق الهدف الإنمائي الرابع المتعلق بتخفيض وفيات الأطفال وقد اقتربت من الوصول إلى غايته عام ٢٠١٥. وقد انخفض معدل وفيات الرضع ولو بوتيرة أقل من تلك التي انخفض بها معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. أما بالنسبة للتحصين ضد مرض الحصبة فقد تم تحقيق الهدف وتجاوز المؤشر غايته المحددة قبل عام ٢٠١٥ بعدة سنوات. ويعود هذا الإنجاز إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة، والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية للأطفال وضمان جودتها، من خلال تطبيق عيادة الطفل السليم في أغلب المراكز الصحية المنتشرة في الدولة، والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية والتي شملت جميع الأطفال، إضافة إلى برامج حملات التوعية والتثقيف الصحي التي تقوم بها مختلف الجهات المعنية بالدولة بصحة الطفل.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات:

تجاوزت دولة قطر الغاية التي تقتضي بتخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع قبل الموعد المحدد لها، حيث أن جميع الولادات في قطر تجري تحت إشراف اختصاصيين صحيين مهرة، وكذلك فيما يتعلق بتحقيق شمولية إتاحة خدمات الصحة الإنجابية لكافة النساء.

إن الإنجاز الذي تحقق في مجال الصحة الإنجابية للأمهات يمكن تفسيره بتوفر الرعاية الصحية بالقدر الكافي وبالنوعية الجيدة من خلال عيادات المرأة السليمة التي تقدم خدماتها للنساء من خلال المراكز الصحية المنتشرة في كافة مناطق الدولة، إضافة إلى البرامج الخاصة بصحة المرأة والطفل المقدمة من قبل مستشفى الولادة والنساء بالدولة.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض:

استطاعت دولة قطر إنجاز هذا الهدف، حيث استطاعت تحقيق الغاية المرجوة في إطار الهدف الإنمائي للألفية، والمتمثلة في القضاء على الملاريا والأمراض المعدية، وتمكنت الدولة في إيقاف انتشار مرض الملاريا وإعلان الدولة بلد خالٍ من هذا المرض، إضافة إلى خفض انتشار السل إلى النصف وانحساره قبل الموعد المحدد، وكذلك الغاية المتمثلة بتعميم العلاج من مرض نقص المناعة البشرية «الإيدز» قبل الموعد المحدد عام ٢٠١٠، حيث وفرت الدولة لكافة المصابين بمرض نقص المناعة البشرية «الإيدز» العلاج المضاد للفيروس، منذ عام ٢٠٠٧. ولا تزال الدولة مستمرة في جهودها لمنع دخول أو انتشار هذا المرض الخطير للدولة وحماية المجتمع القطري منه من خلال برامج التوعية والتثقيف الصحي، لاسيما في ظل انفتاح الدولة واستقبالها للملايين من العمالة الوافدة لتنفيذ مشاريع التنمية المختلفة لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢.

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية:

استطاعت دولة قطر أن تحقق أغلب الغايات المتعلقة بالهدف السابع المتعلق بالاستدامة البيئية، حيث قامت بأخذ الاعتبارات البيئية في عملية التخطيط الإنمائي، من خلال وضعها في استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٦)، كما وفرت الدولة لسكانها مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي المناسب، وتمكنت أن تقلل من الآثار السلبية لفقدان التنوع الحيوي، من خلال التوسع في إقامة المحميات الطبيعية في المناطق البرية والبحرية، حيث تخطت نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية من إجمالي مساحة البلد النسبة المستهدفة التي حددتها اتفاقية التنوع الحيوي، كما استطاعت الدولة تأمين الوحدات السكنية اللائقة للسكان كافة، فلا وجود للأحياء السكنية الهامشية فيها. ومع ذلك يبقى تحد واحد يواجه ضمان توفير البيئة المستدامة في قطر يتمثل بتحدي انبعاثات الغازات الدفيئة والتي تأمل الدولة بمواجهتها من خلال تبني سياسة بيئية تركز على التشديد في استخدام مصادر الطاقة النظيفة والتي تقود إلى بيئة خالية من الكربون والنفايات.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية في التنمية:

ساهمت دولة قطر وبشكل فعال في تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية، حيث تُعد اليوم دولة مانحة وشريكاً مؤثراً في العون الإنمائي الدولي، حيث تشكل المساعدات والمعونات الإنمائية ركيزة أساسية في السياسة الخارجية للدولة، وقد وصلت نسبة المساعدات الخارجية إلى ٠,٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة عام ٢٠١٥، واتسعت قاعدة الدول التي شملتها المساعدات القطرية لتصل إلى أكثر من ١١٠ دولة في آسيا وأفريقيا ومناطق أخرى من العالم. كما تبنت الدولة نظام تجاري منفتح على العالم الخارجي وهو ما يؤكده تبادلها التجاري مع أكثر من ١٦٠ دولة من قارات العالم المختلفة، كما قامت الدولة بعقد شراكات تجارية واتفاقات في مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية بفضل نظامها الاقتصادي الحر المنفتح على الاقتصادات الأخرى.

المصادر:

١) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥، نيويورك، ٢٠١٥

٢) الأمانة العامة للتخطيط التنموي، رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

٣) الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦.

٤) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠١٦.

٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، نيويورك، ٢٠١٤

٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، نيويورك، ٢٠١٥

٧) جامعة الدول العربية، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٣.

٨) جهاز الإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة بالعينة، ٢٠٠٧.

٩) المجلس الأعلى للصحة، التقرير الصحي السنوي، سنوات مختلفة.

١٠) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسرة، ٢٠١٣.

١١) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

١٢) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المسح الصحي متعدد الأغراض، ٢٠١٢.

١٣) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة.

١٤) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.

١٥) وزارة الخارجية، إدارة التنمية الدولية، تقرير المساعدات الخارجية ٢٠١٣، ٢٠١٤.

١٦) وزارة المالية، الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٤-٢٠١٥.